الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

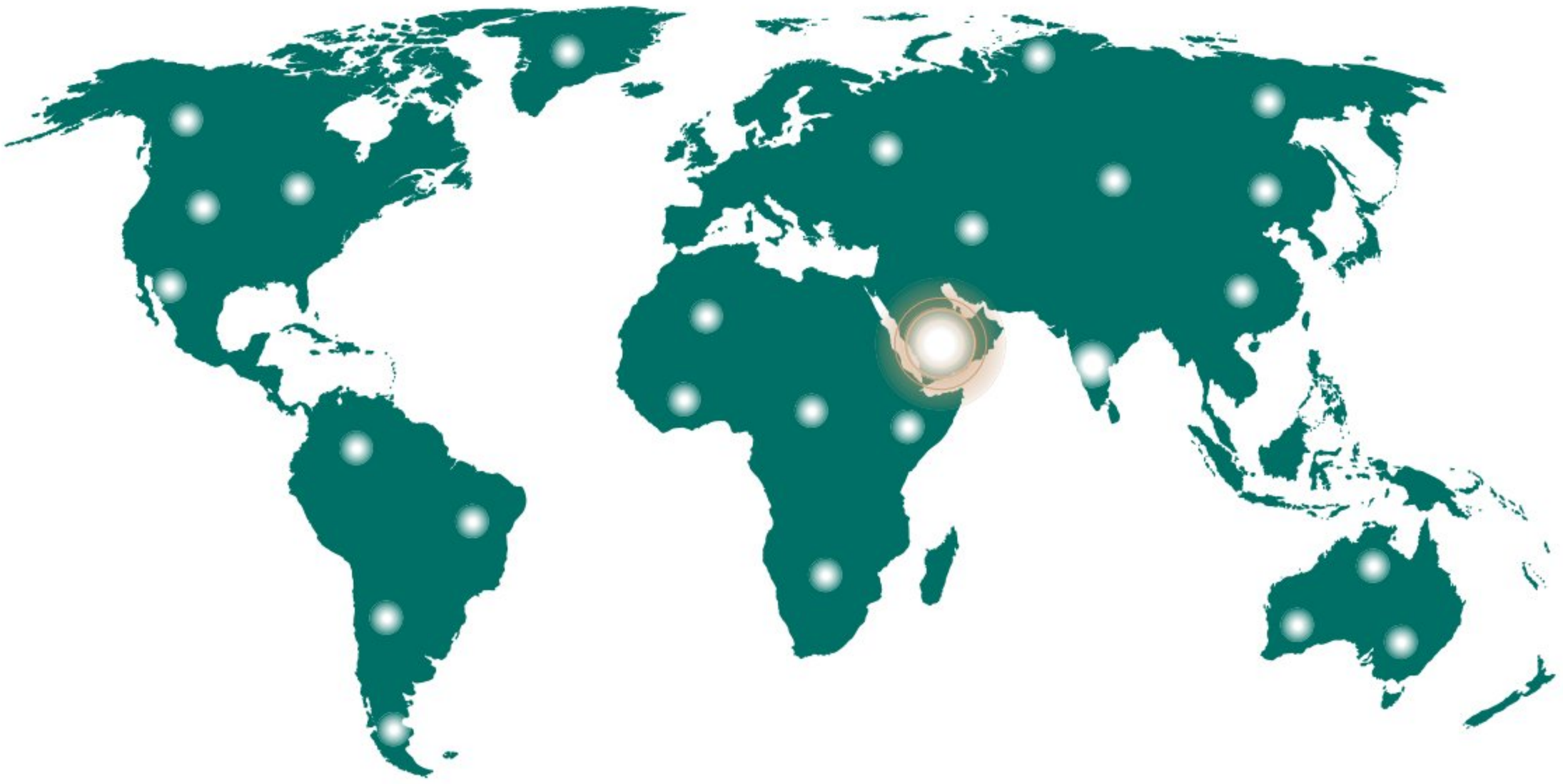

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

التقرير السنوي 1442-1443هـ

2021

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

التقرير السنوي 1442-1443هـ

2021م

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

Saudi General Authority of Foreign Trade

Scanned with CamScanner

خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

حفظه الله

Scanned with CamScanner

صاحب السمو الملكي الأمير

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله

Scanned with CamScanner

أُعدَّ هذا التقريرُ وفقًا للمادة رقم (29) من نظام مجلس الوزراء التي تنصُّ على: «أن ترفع جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى إلى رئيس مجلس الوزراء، خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية، تقريرًا عمَّا حققته من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية في السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها».

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

المحتويات

كلمة معالي المحافظ	13-12
نبذة عن الهيئة	25-14
النشأة	16
الرؤية	17
الأهداف الإستراتيجية	17
المهام	18
مجلس الإدارة	20
قرارات مجلس الإدارة في عام 2021م	22
الهيكل التنظيمي	24
الوضع الراهن للتجارة الخارجية	37-26

Scanned with CamScanner

إنجازات الهيئة ومشاريعها 81-38

أولًا: الإستراتيجية والسياسات التجارية 40

ثانيًا: الاتفاقيات والمنظمات الدولية 46

ثالثًا: المعالجات التجارية 55

رابعًا: العلاقات الدولية 58

خامسًا: شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي 66

سادسًا: الدراسات والتقارير 76

سابعًا: القوى البشرية 77

التحدِّيات ومقترحات المعالجة 85-82

Scanned with CamScanner

كلمة معالي محافظ الهيئة

الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي

الهيئة العامة للتجارة الخارجية في عامها الثالث

خُطًا ثابتة نحو تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030

على الرُّغم من الظروف الاستثنائية التي يمرُّ بها الاقتصادُ العالمي عمومًا، والتجارةُ الخارجية خصوصًا؛ بسبب تداعيات جائحة كورونا (كوفيد 19)، تمضي الهيئةُ العامَّة للتجارة الخارجية، للعام الثالث على التوالي، بخُطًا ثابتةٍ واثقة نحو الوفاء بالتزاماتها، وتحقيق الأهداف التي أُنشِئت لأجلها، وفي مقدِّمتها: تأكيد مكانة المملكة العربية السعودية التجارية، بوصفها مركزًا إقليميًّا وعالميًّا، والدِّفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، وتمكين القِطاع الخاصِّ من المشاركة الفاعلة بها، فضلًا عن تعزيزِ حُضورها في المنظَّمات والاتفاقيات والمعاهدات الدَّولية التجارية، بما يُسهمُ في تنميةِ الاقتصاد الوطني.

وقد شهد العام المُنصرم 2021م الكثير من الإنجازات، بدءًا من الانتهاء من مراجعة السياسات التجارية الثالثة للمملكة في منظَّمة التجارة العالمية، الذي شاركت فيه أربعٌ وأربعون جهةً حكومية برئاسة الهيئة، وصولًا إلى رفع مشروع الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية (2022 - 2026م) للاعتماد، وَفقًا للإجراءات النظاميَّة المتَّبعة. إضافة إلى الموافقة من قِبل مجلس الشورى على نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية وإحالته إلى مجلس الوزراء للاعتماد.

Scanned with CamScanner

ولأهمية مجالس الأعمال السعودية الأجنبية في توطيد العلاقات في المجالات الاقتصادية المختلفة بين مجتمع الأعمال بالمملكة والدول النظيرة، فقد أُنشِئَ ثلاثةَ عشرَ مجلسَ أعمالٍ ثنائيًّا خلال عام 2021م، فضلًا عن المجالس القائمة.

وتسعى الهيئة لتوسيع نطاق التغطية الجغرافية للملحقيات التجارية؛ بهدف الإسهام في زيادة التبادل التجاري، وتمكينِ الصَّادرات السعودية غير النفطية من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتذليلِ العقَبات التي تواجه الصَّادراتِ السعوديةَ في الخارج، وجذبِ الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

وانطلاقًا من جهود الهيئة في حماية المنتجات الوطنية من الممارسات الضَّارة؛ شاركت المملكةُ بصفتها طرفًا معنيًّا، وقدَّمت الدُّفوع القانونية في سبعة من تحقيقات المعالجات التجارية المقامة ضدَّ الصَّادرات السعودية، إضافةً إلى توفير الدَّعم للقطاع الخاص المعني، كما جرى الانتهاء من خمسة تحقيقات في المعالجات التجارية ضدَّ الصَّادرات السعودية.

وللاطِّلاع على مزيدٍ من التفاصيل لكلِّ ما حقَّقته الهيئةُ العامَّة للتجارة الخارجية من إنجازات، وما شَهِدَته من تطوير في عام 2021م؛ **نضعُ بين أيديكم هذا التقرير**، موضحًا التطورات والمنجزات وَفقَ أعلى معايير الكفاءة والشفافية، مع تأكيد أن رؤيةَ المملكة 2030م لم تغِب عن أيٍّ من أعمالنا، وكانت دليلَنا ورائدَنا في كلِّ جهدٍ بذلناه ونبذُله.

وفي الختام، أتقدَّم بأسمى آياتِ الشُّكر والعِرفان إلى سيِّدي خادم الحرمين الشَّريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسيِّدي صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود وليِّ العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حفظَهما الله تعالى، على ما تحظَى به الهيئةُ العامَّة للتجارة الخارجية من دعم وتمكين؛ ممَّا جعلها ضمنَ أولَويَّات التنميةِ والتطوير.

والشُّكرُ موصولٌ لصاحب المعالي وزير التجارة، رئيسِ مجلس الإدارة الدكتور ماجد بن عبد الله القَصَبي، وأعضاء مجلس الإدارة الموقَّرين، وشركائنا من القِطاع الحكومي، والقِطاع الخاصِّ - ممثَّلًا باتحاد الغُرَف السعودية، ومجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة، وجميع منسوبي الهيئة، على ما قدَّموه من جهدٍ مميَّز. وكلُّنا عزمٌ وثقة بما يحمله مستقبلُ الهيئة من مُنجَزاتٍ وجهود تُسهم في تحقيق تطلُّعات قيادتنا الحكيمة، والوصول بوطننا إلى الرِّيادة التي تليقُ به.

Scanned with CamScanner

نبذة عن الهيئة

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

النشأة

الأوامر الملكية والأوامر السامية، وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن إنشاء الهيئة

1440/04/25هـ

1. قرار مجلس الوزراء رقم (211) بإنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية

1440/07/16هـ

2. الأمر الملكي رقم (أ/265) بتعيين الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي محافظًا للهيئة بالمرتبة الممتازة

1441/11/23هـ

3. قـرار مجلـس الـوزراء رقـم (741) المتضمـن الموافقـة علـى تنظيـم الهيئـة

أبرز ما جاء في قرار مجلس الوزراء بشأن إنشاء الهيئة

1. تُنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية، تُسمَّى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية)، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.
2. يُنقل إلى الهيئة الآتي:
   - جميع المهمات والأعمال والصلاحيات الموكلة إلى وكالة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والاستثمار، وما يتصل بها، والإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج.
   - جميع المهمات والأعمال المتعلقة بالسياسة والإستراتيجية الخارجية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وتمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والمحافل الدولية الأخرى، وما يتصل بالعلاقات التجارية الدَّولية، والمفاوضات وتسوية المنازعات المتعلقة بها، وكذلك المعالجات التجارية التي تشمل مكافحة الإغراق والدَّعم والتدابير الحمائية الوقائية.

Scanned with CamScanner

الرؤية

تعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، والدفاع عن مصالحها في مجالات التجارة الخارجية، بما يسهم في تنمية اقتصادها الوطني.

الأهداف الإستراتيجية

فتح الأسواق للتجارة

توسيع نطاق وصول السلع والخدمات السعودية إلى الأسواق الخارجية، عبر تعميق العلاقات مع الشركاء التجاريين الحاليين، والانفتاح على أسواق جديدة، والحدِّ من معوقات التجارة؛ بعقد اتفاقيات تجارية جديدة، وإقامة عَلاقات قوية بين الحكومات، وتعزيز التجارة الرقمية بما في ذلك التجارة الإلكترونية.

تمكين القطاعات المحلية من خلال السياسات التجارية

دعم نموِّ القطاعات الإستراتيجية، وتعزيز المحتوى المحلِّي؛ لتطوير ميزة تنافسية مستدامة، بالاستفادة الفاعلة من السياسات والأنظمة التجارية.

تعزيز القدرات التمكينية التجارية

تطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية (القطاعين الحكومي والخاص)، والاستفادة من مكانة المملكة في المنتديات العالمية، والتحضير لتمثيل صوت المصدِّر السعودي.

Scanned with CamScanner

المهام

وفقًا لقرار مجلس الوزراء رقم 741، تتولَّى الهيئة العامة للتجارة الخارجية القيام بالاختصاصات التي أُنشئت من أجلها، ومنها:

وضع السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج ذات الصلة بعملها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، واستكمال ما يلزم في شأنها.

تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهمات والاختصاصات المتعلقة بذلك.

- المشاركة في المفاوضات الثنائية مع الدول الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.
- متابعة تنفيذ التزامات المملكة تجاه المنظمة.
- متابعة تنفيذ الدول الأعضاء لالتزاماتها تجاه المنظمة.
- التنسيق بين الجهات المختلفة في المملكة فيما يتعلق بالتجارة الدولية.
- متابعة قضايا فضّ المنازعات التجارية المتعلقة بالمملكة لدى منظمة التجارة العالمية.
- تنسيق السياسات والمواقف مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

الإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه، وتنسيق العروض والمواقف التفاوضية والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات التجارة الحرَّة، والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية واعتمادها.

تمكين صادرات المملكة من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة لها، وإزالة المعوقات الخارجية التي تواجهها.

القيام بمهمات ومسؤوليات المعالجات التجارية، والدفاع عن مصالح المملكة في هذا الشأن محليًّا ودوليًّا.

Scanned with CamScanner

اقتراح ما تراه في شأن التعريفة الجمركية، وإحالتها إلى الجهة المختصة.

إدارة علاقات المملكة الدولية في مجال التجارة الخارجية.

الإشراف على الملحقيات التجارية.

الإشراف على مجالس الأعمال المشتركة مع الدول.

الإسهام في توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالتزامات المملكة في التجارة الخارجية، وما يطرأ عليها من مستجدَّات وتطورات.

تمثيل المملكة في المنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية.

عقد مؤتمرات وندوات ولقاءات ذات علاقة باختصاصات الهيئة، وفقًا للإجراءات المتبعة.

إعداد دراسات وبحوث وتقارير، وإنشاء قواعد للمعلومات، متعلِّقة بمجال عمل الهيئة، وتبادل المعلومات مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية. بما في ذلك تحليلُ الأثر الاقتصادي لفرص إبرام اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول والمجموعات الاقتصادية، بالتنسيق مع الجهات المعنية، والرفع بها.

اقتراح مشروعات الأنظمة واللوائح ذات العلاقة باختصاصات الهيئة، وتعديلها وفق الإجراءات النظامية المتَّبعة.

Scanned with CamScanner

مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية

صاحب المعالي الدكتور/ ماجد بن عبد الله القصبي

وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة

معالي الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي

محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

معالي المهندس/ أسامة بن عبد العزيز الزامل

نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية

سعادة السفير/ عيد بن محمد الثقفي

وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية والاقتصادية

سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن متعب الرشيد

مساعد وزير المالية للشؤون الدولية والسياسات المالية الكلية

سعادة الدكتور/ نايف بن عبيد العتيبي

مستشار سمو وزير الطاقة لشؤون التجارة الخارجية

Scanned with CamScanner

سعادة المهندس/ عمر بن محمد السحيباني

وكيل وزارة التجارة لحماية المستهلك

سعادة الدكتور/ سامي بن سعد الصقر

نائب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للغذاء والدواء لقطاع العمليات

سعادة الدكتور/ عبد الرحمن بن مؤيد القرطاس

مستشار وزارة الاقتصاد والتخطيط

سعادة الدكتور/ عايض بن هادي العتيبي

وكيل وزارة الاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية

سعادة المهندس/ خالد بن عبد الله الغيث

نائب رئيس الهيئة العامة للموانئ للإدارة الإستراتيجية

سعادة الدكتور/ سعد بن عبد الله خليل

المستشار الاقتصادي في وزارة البيئة والمياه والزراعة

سعادة الأستاذ/ فيصل بن سعد البداح

أمين عام هيئة تنمية الصادرات السعودية

سعادة الأستاذ/ عبد العزيز بن راشد الرومي

مدير عام الادارة العامة للتعاون الدولي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

سعادة الأستاذ/ يوسف بن عبد الله البنيان

عضو مستقل

سعادة الأستاذ/ عبد الله بن صالح الحقباني

عضو مستقل

سعادة الأستاذ/ عبد الكريم بن إبراهيم النافع

عضو مستقل

سعادة الأستاذ/ فريد بن سعيد العسلي

عضو مستقل

Scanned with CamScanner

قرارات مجلس إدارة الهيئة

وافق مجلس الإدارة في عام 2021م على عددٍ من القرارات، وأبرزها ما يأتي:

رقم القرار 23	اللوائح الإدارية والمالية متضمنة سُلّم رواتب الهيئة.	06 أبريل 2021م
رقم القرار 24	الترسية والتعاقد مع مكتب المراجع الخارجي.	06 أبريل 2021م
رقم القرار 26	إعادة تشكيل لجنة المراجعة لمجلس الإدارة برئاسة سعادة الدكتور/ عبدالكريم الشامخ (من خارج المجلس)، وعضوية سعادة الدكتور/ عبدالله الحسيني (من خارج المجلس)، وسعادة الأستاذ/ عبدالعزيز الرشيد (ممثل وزارة المالية بالمجلس).	31 مايو 2021م
رقم القرار 27	مصفوفة الصلاحيات المالية والموارد البشرية والإدارية للهيئة.	31 مايو 2021م
رقم القرار 28	فصل وكالة العلاقات الدولية والملحقيات التجارية إلى وكالتين منفصلتين، هما: وكالة العلاقات الدولية، ووكالة شؤون القطاع الخاص والتمثيل الدولي.	31 مايو 2021م
رقم القرار 30	تشكيل لجنة برئاسة معالي محافظ الهيئة، تتولى تقييم ونقل وتسكين جميع موظفي الهيئة على سُلّم رواتب الهيئة الجديد.	30 يونيو 2021م

Scanned with CamScanner

رقم القرار
31
تعيين سعادة الدكتور/ حمد العوفي لشغل منصب وكيل المحافظ للمنظمات والاتفاقيات الدولية في الهيئة.
15 سبتمبر 2021م

رقم القرار
33
الاستعانة لمدة عام بجهة استشارية لديها خبرة في مجال المراجعة، لدعم الإدارة الناشئة في مرحلة التأسيس والتشغيل.
30 سبتمبر 2021م

رقم القرار
34
الحساب الختامي للهيئة لعامي 2019م و2020م وتقرير مراجع الحسابات.
15 نوفمبر 2021م

رقم القرار
36
لائحة لجنة المراجعة لمجلس الإدارة.
19 ديسمبر 2021م

رقم القرار
38
ترقية سعادة المهندس/ جابر بن منور المشعل إلى منصب وكيل المحافظ للعلاقات الدولية.
30 ديسمبر 2021م

رقم القرار
39
افتتاح ملحقية تجارية في اليونان.
30 ديسمبر 2021م

Scanned with CamScanner

الهيكل التنظيمي

تتكون الهيئة وفقًا للهيكل التنظيمي المعتمد من: (5) وكالات، و(15) إدارة عامة، و(26) إدارة، و(3) لجان تابعة لمجلس الإدارة، و(لجنتين) تابعتين لمعالي المحافظ، إضافة إلى الأمانة العامة لمجلس الإدارة.

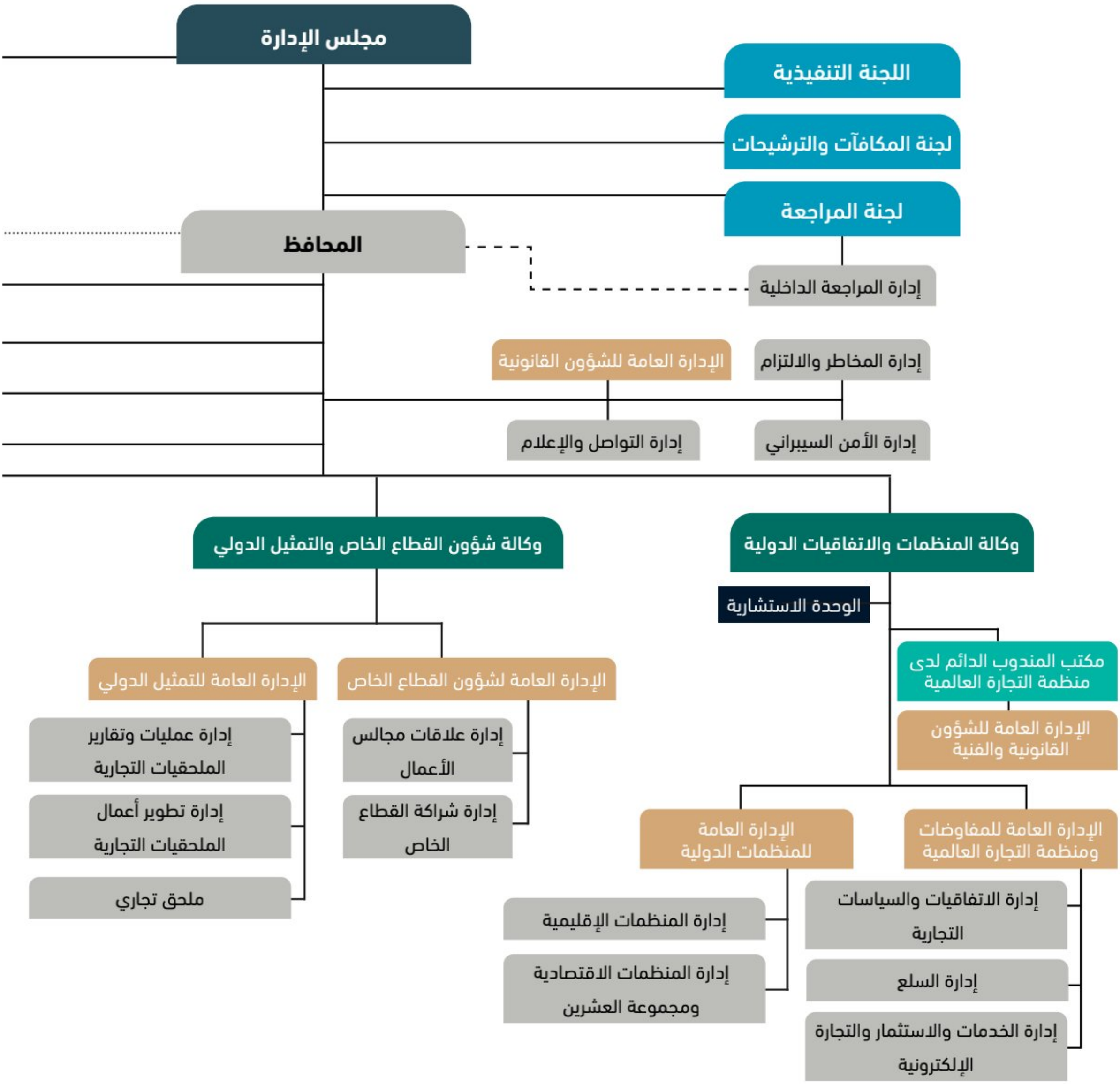

Scanned with CamScanner

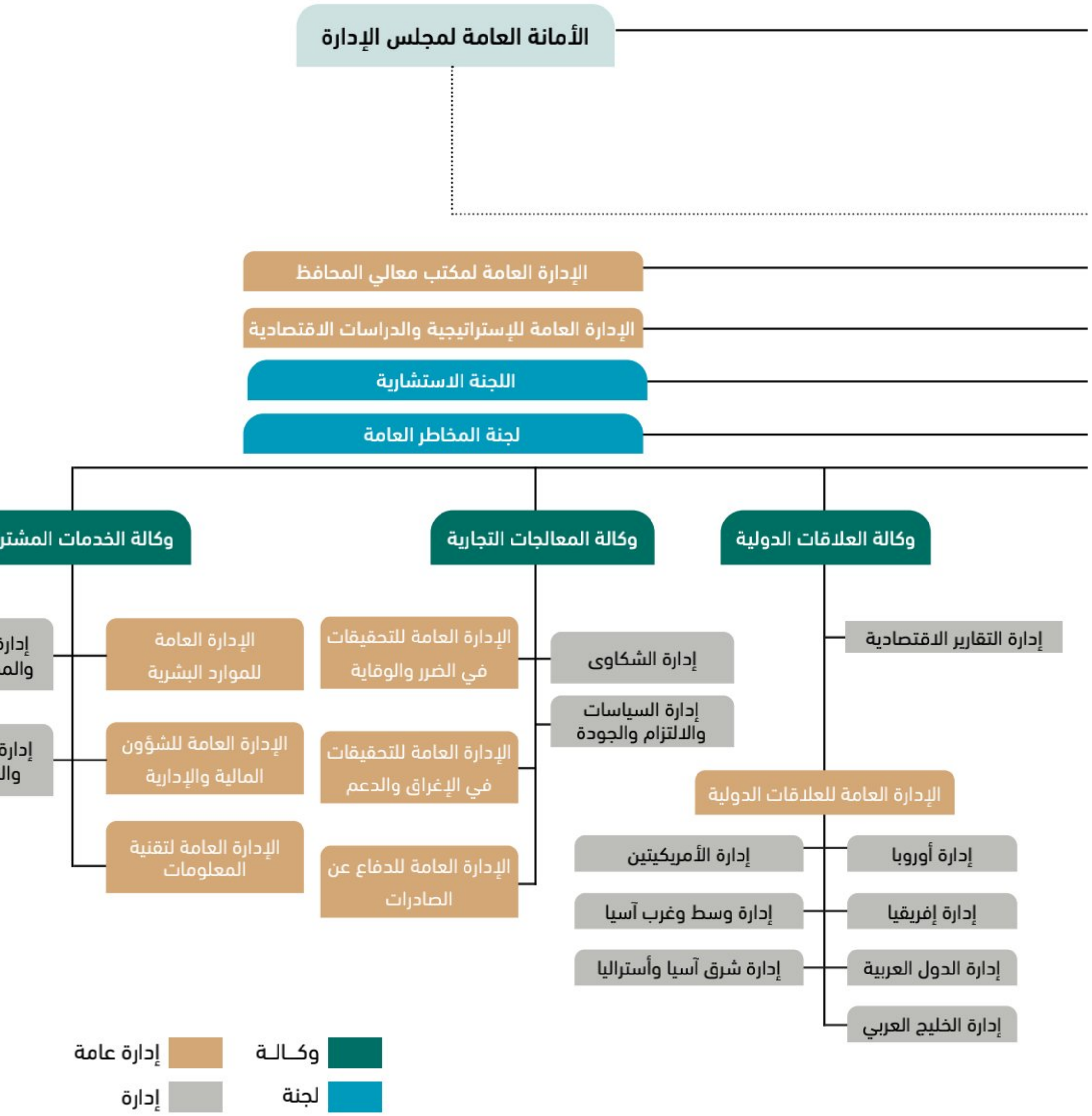

Scanned with CamScanner

الوضع الراهن للتجارة الخارجية

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

نظرة عامة على تجارة المملكة في السلع والخدمات

الشكل (1): الميزان التجاري للمملكة في السلع والخدمات 2015-2020م، مليار ريال سعودي

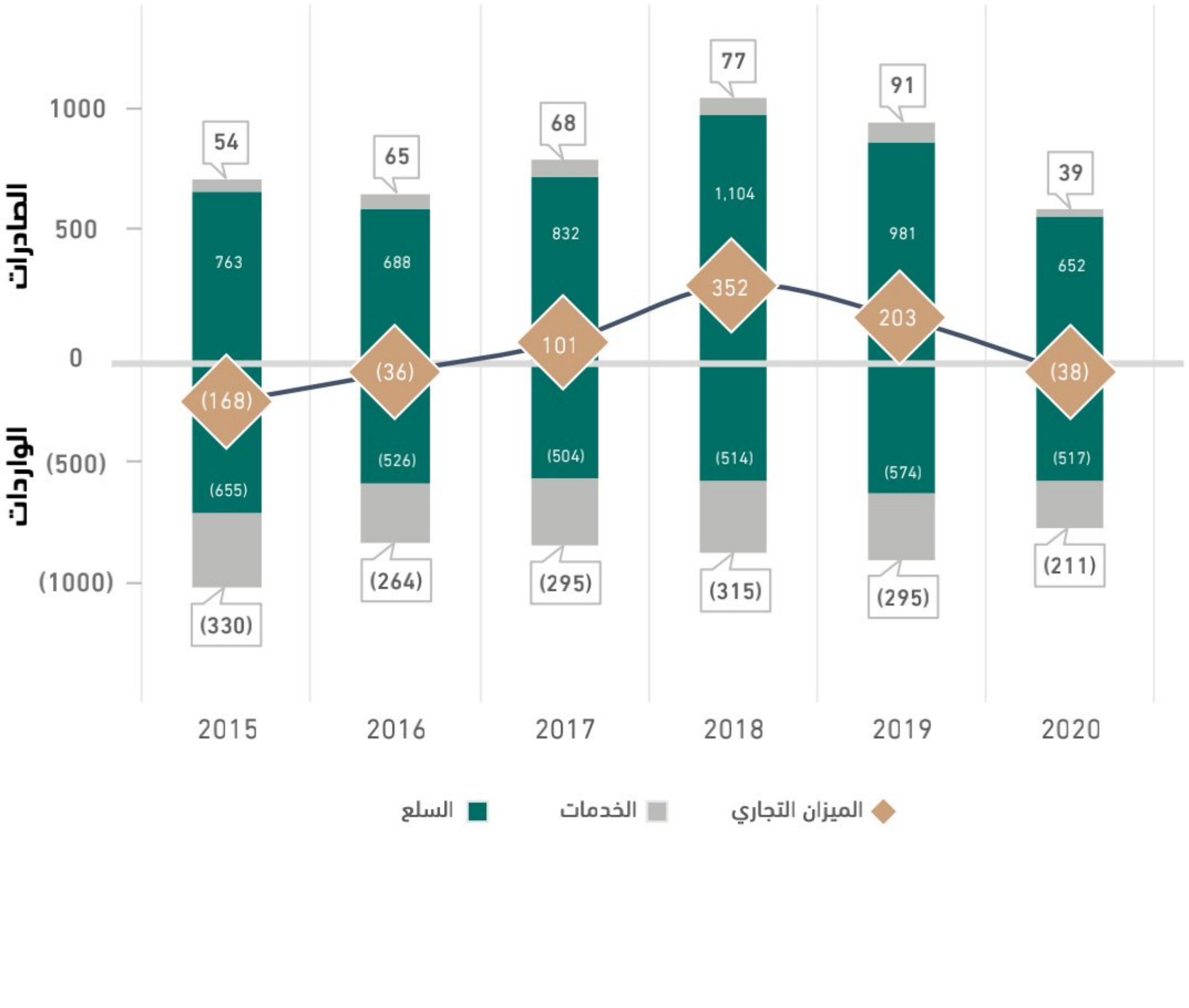

القيم السالبة (بين الأقواس) تعبّر عن: العجز في الميزان التجاري أو الواردات من السلع أو الخدمات.

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي والهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

1. التجارة غير النفطية

الشكل (2): الصادرات غير النفطية، 2015-2020م، مليار ريال سعودي

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

الشكل (3): حصة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات السلعية، 2020م

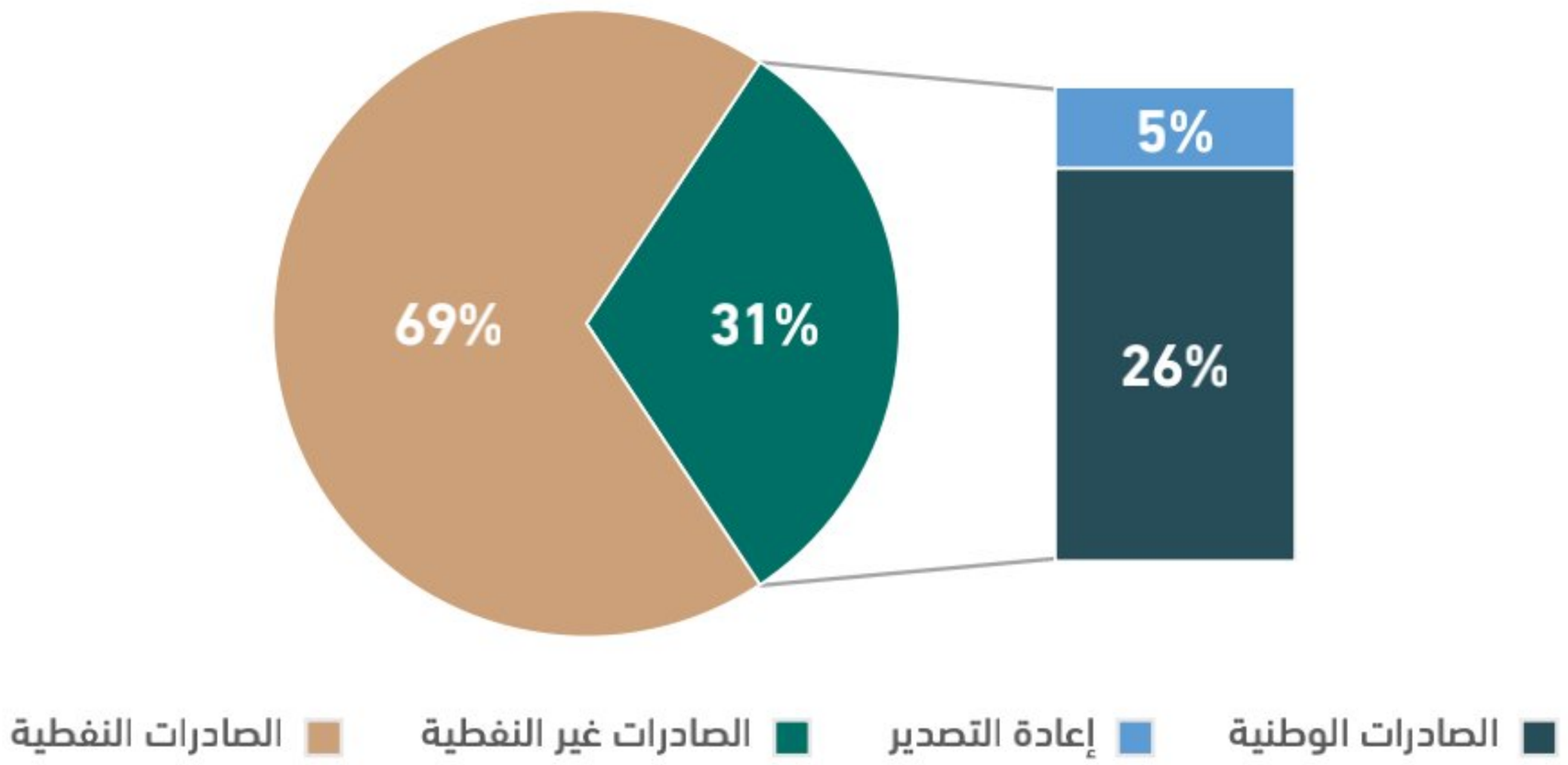

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

2. الشركاء التجاريون

أ. الصادرات السلعية

الشكل (4): أبرز عشر وجهات لصادرات المملكة السلعية، 2020م

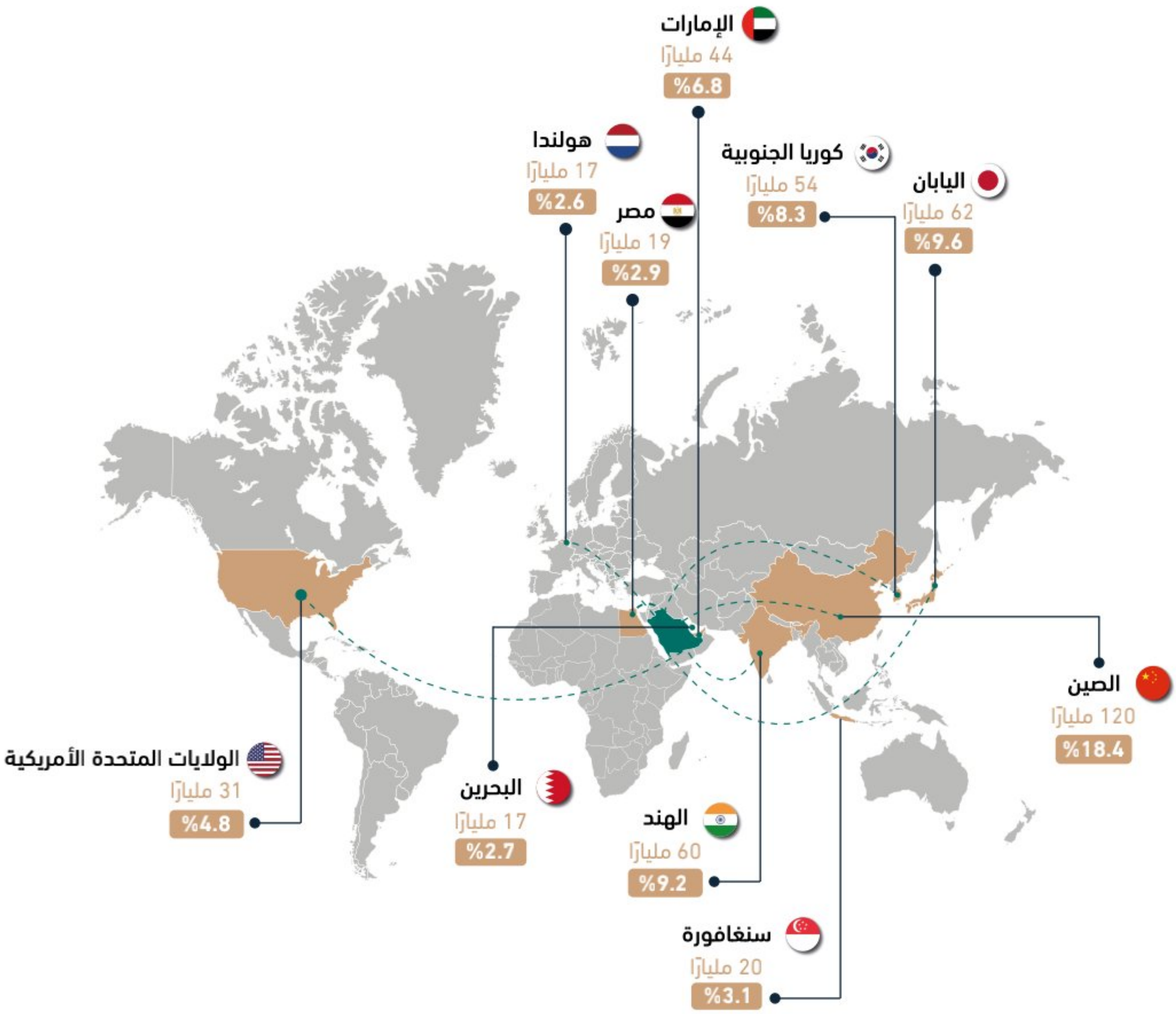

القيم المذكورة بالريال السعودي.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

الشكل (5): الصادرات السلعية للمملكة حسب مجموعات الدول، 2020م،
نسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية

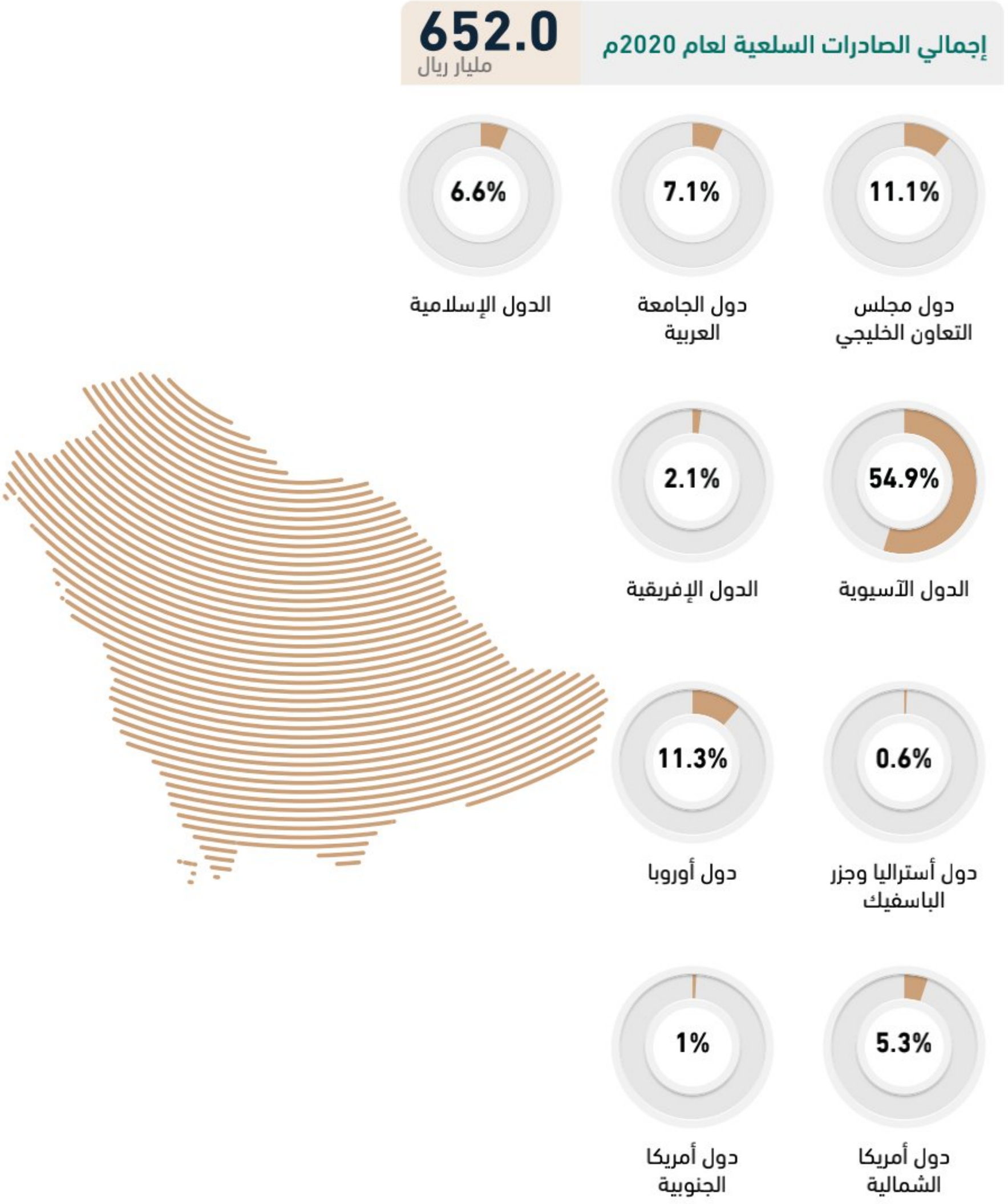

الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.
يوجد فروقات في المجاميع والنسب نتيجة تقريب الأرقام وعدم تضمين الدول الأخرى التي تمثل نسبًا أقل من 0.05.
مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

ب. الواردات السلعية

الشكل (6): أبرز عشرة مصادر لواردات المملكة السلعية 2020م

القيم المذكورة بالريال السعودي.

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

الشكل (7): الواردات السلعية للمملكة حسب مجموعات الدول، 2020م
نسبة مئوية من إجمالي الواردات السلعية

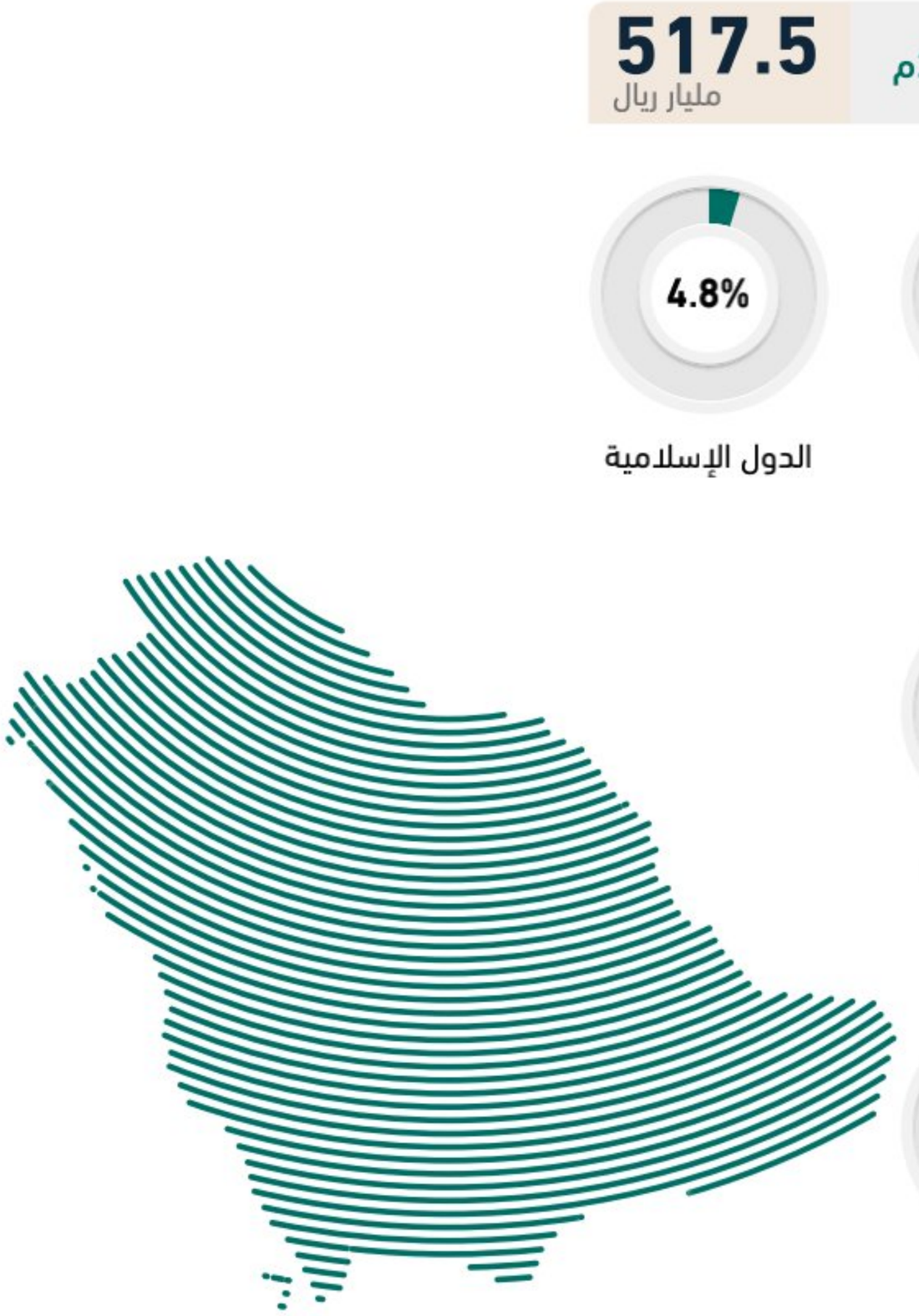

الدول العربية لا تشمل دول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الإسلامية لا تشمل الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الآسيوية لا تشمل الدول العربية والإسلامية ودول مجلس التعاون الخليجي.
الدول الإفريقية لا تشمل الدول العربية والإسلامية.
يوجد فروقات في المجاميع والنسب نتيجة تقريب الأرقام وعدم تضمين الدول الأخرى التي تمثل نسبًا أقل من 0.05.
مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

3. قطاعات التصدير والاستيراد

أ. صادرات المملكة السلعية حسب القطاعات

الشكل (8): الصادرات السلعية للمملكة حسب القطاعات 2020م، نسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية

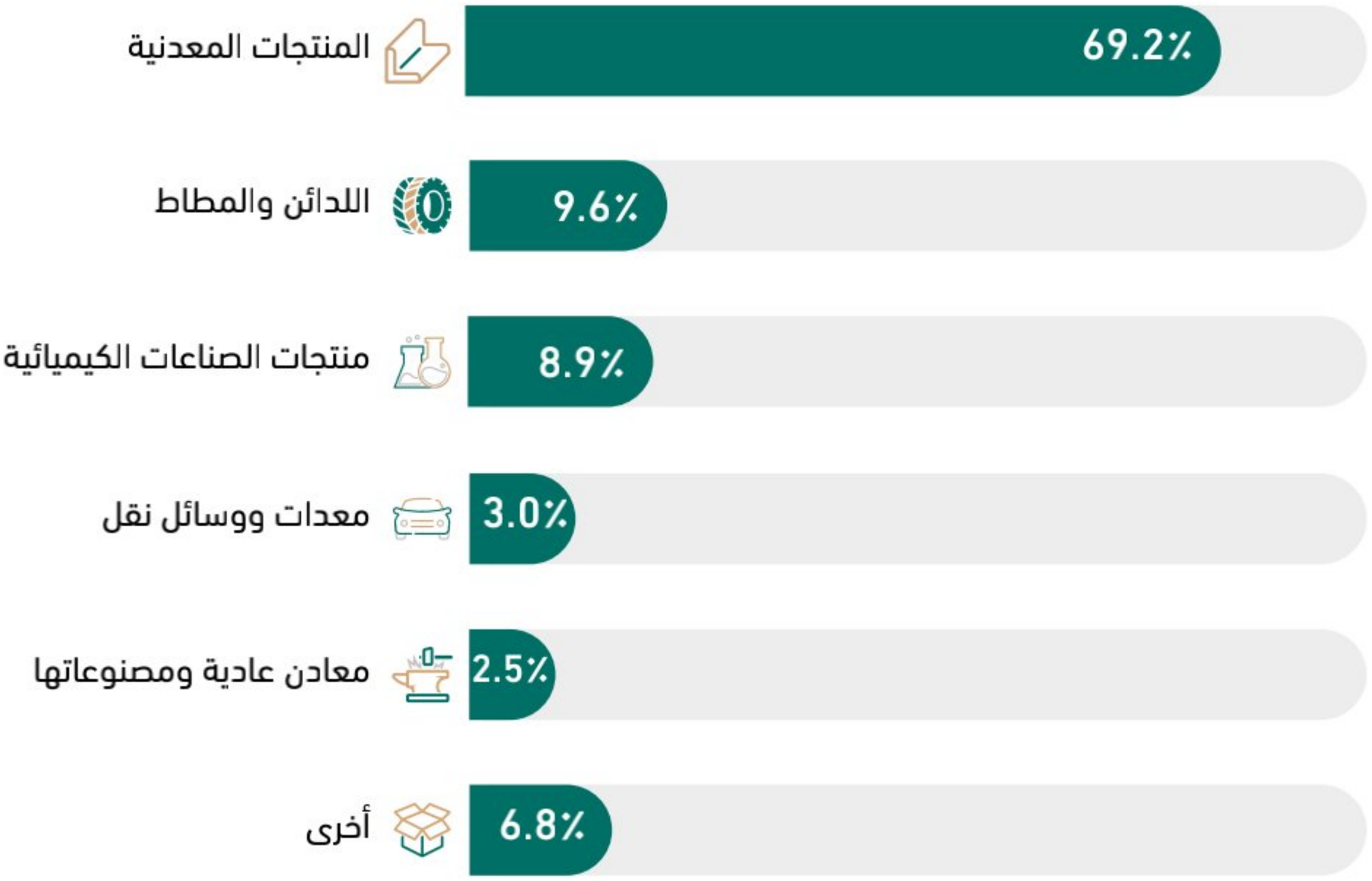

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

ب. واردات المملكة السلعية حسب القطاعات

الشكل (9): الواردات السلعية للمملكة حسب القطاعات، 2020م، نسبة مئوية من إجمالي الواردات السلعية

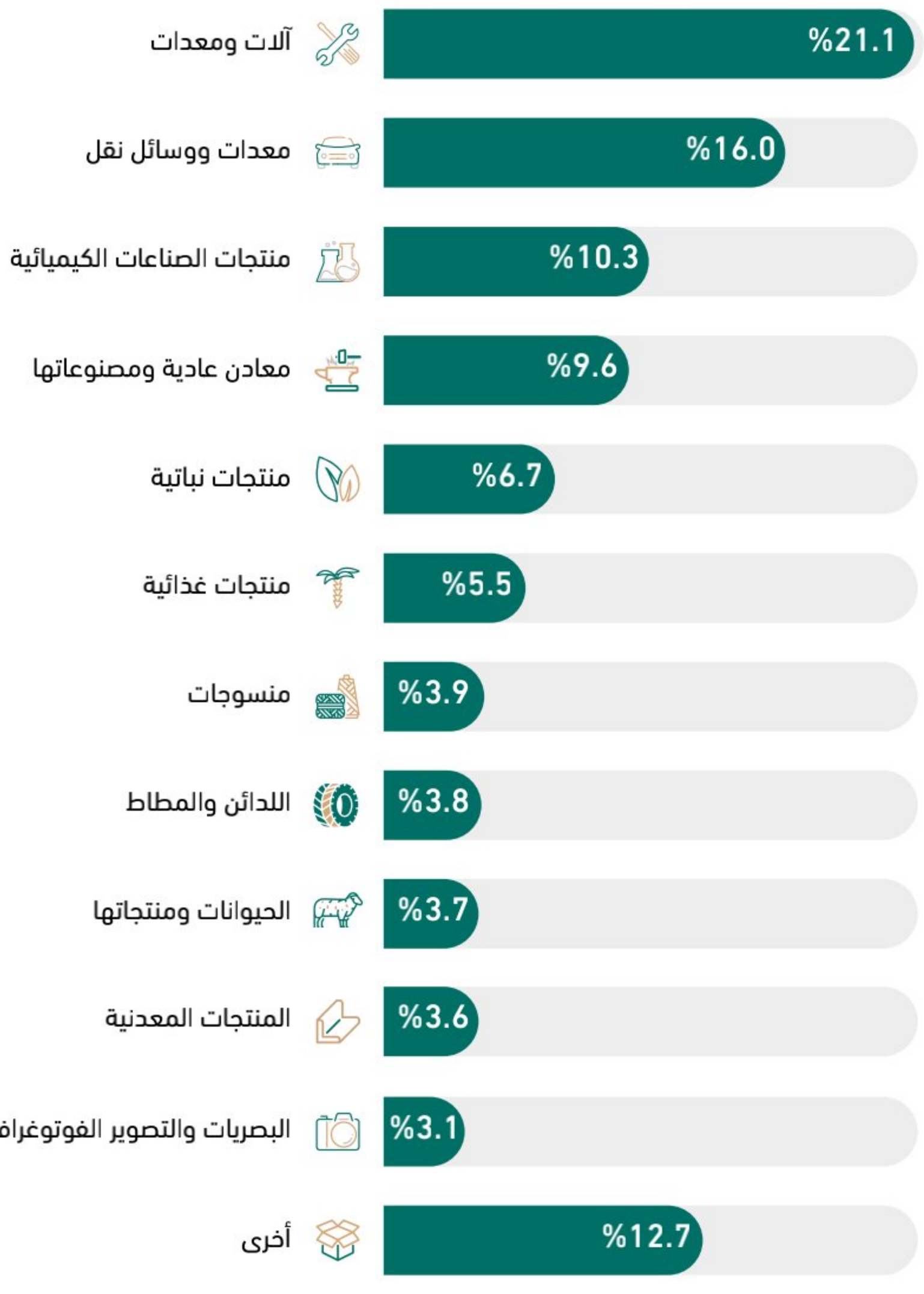

مصدر البيانات: الهيئة العامة للإحصاء.

Scanned with CamScanner

أ. صادرات المملكة من الخدمات حسب القطاعات

الشكل (10): صادرات المملكة من الخدمات حسب القطاعات، 2020م، نسبة مئوية من إجمالي صادرات الخدمات

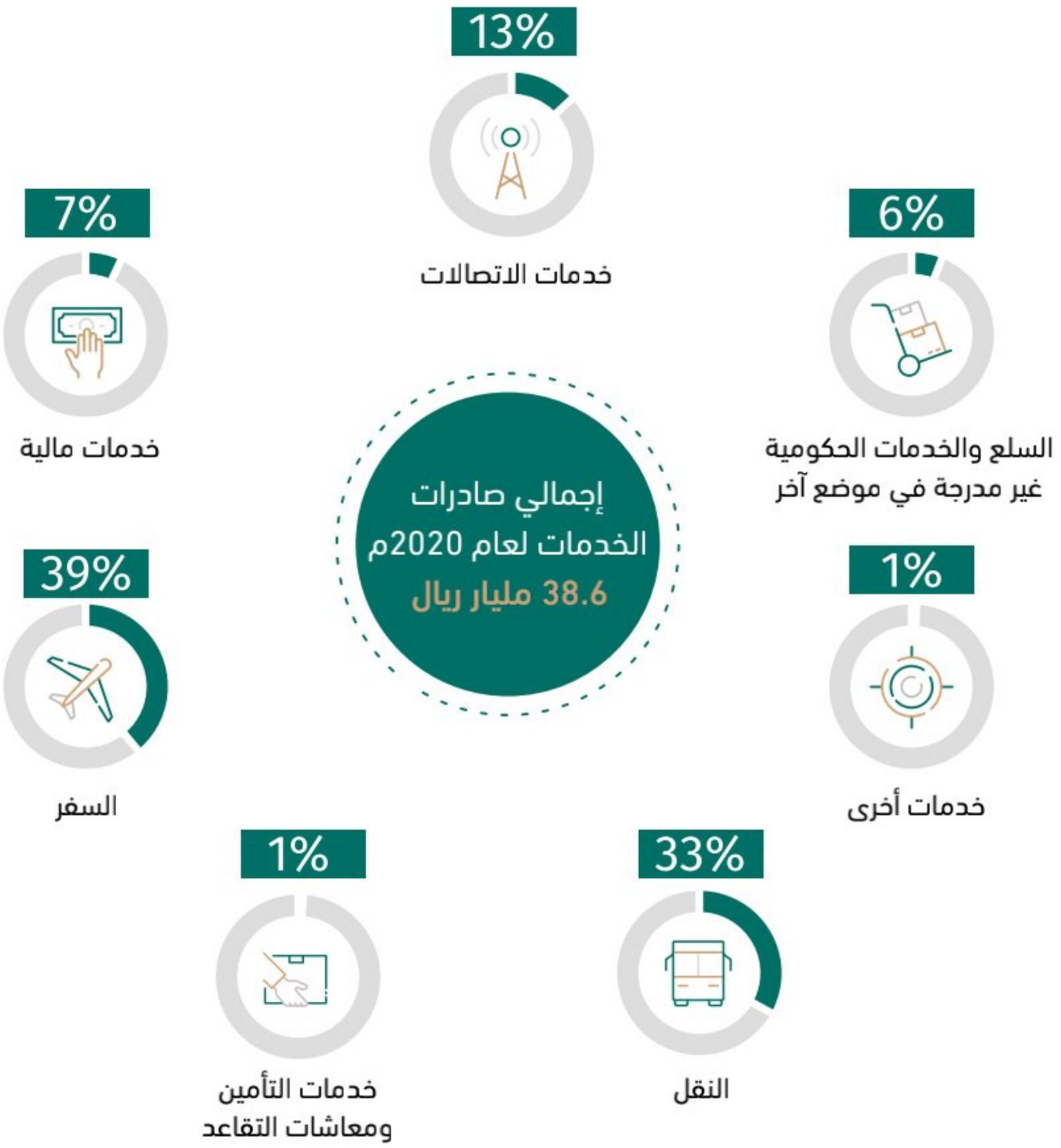

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي.

Scanned with CamScanner

ب. واردات المملكة من الخدمات حسب القطاعات

الشكل (11): واردات المملكة من الخدمات حسب القطاعات، 2020 م، نسبة مئوية من إجمالي واردات الخدمات

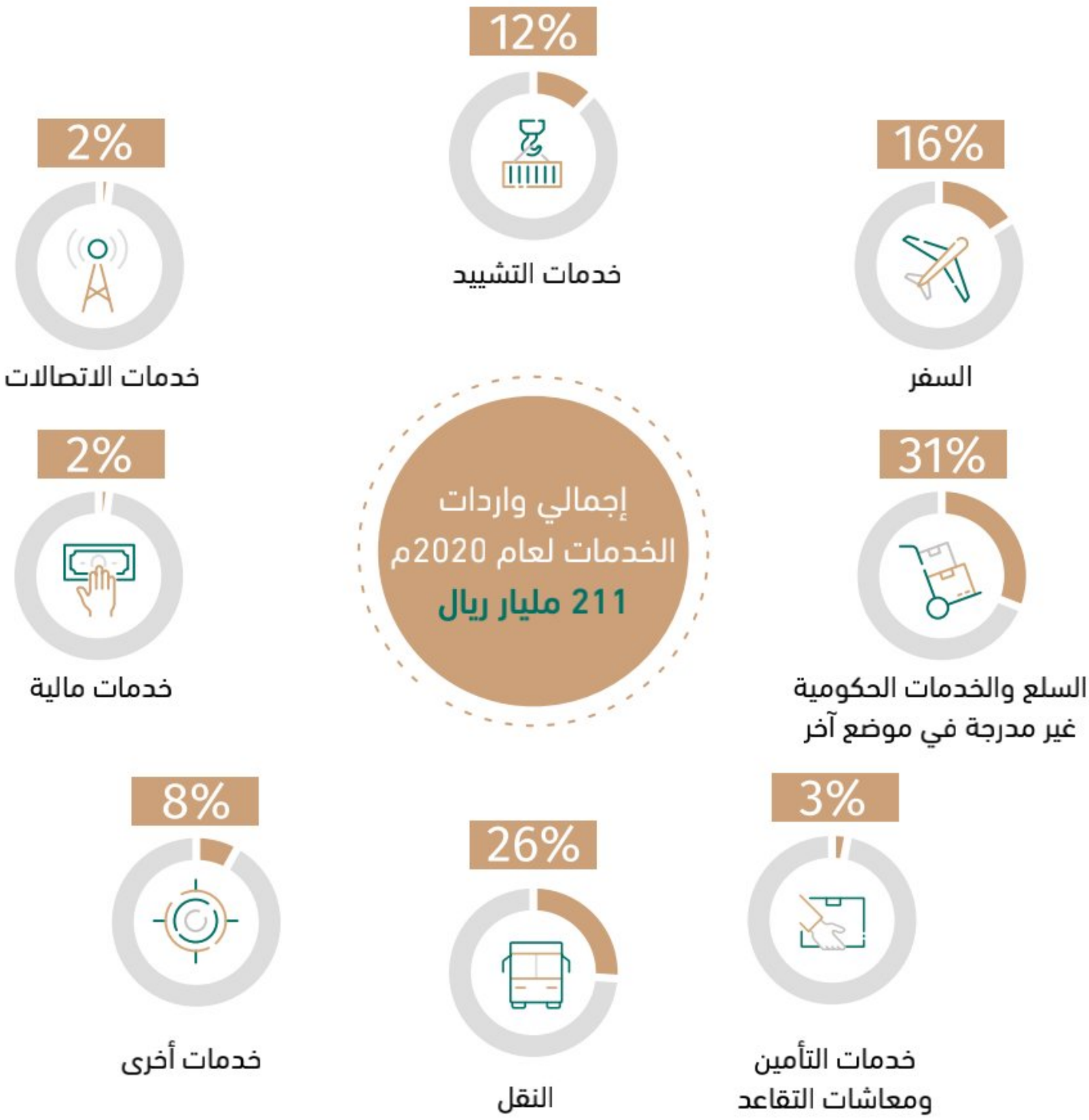

مصدر البيانات: البنك المركزي السعودي.

Scanned with CamScanner

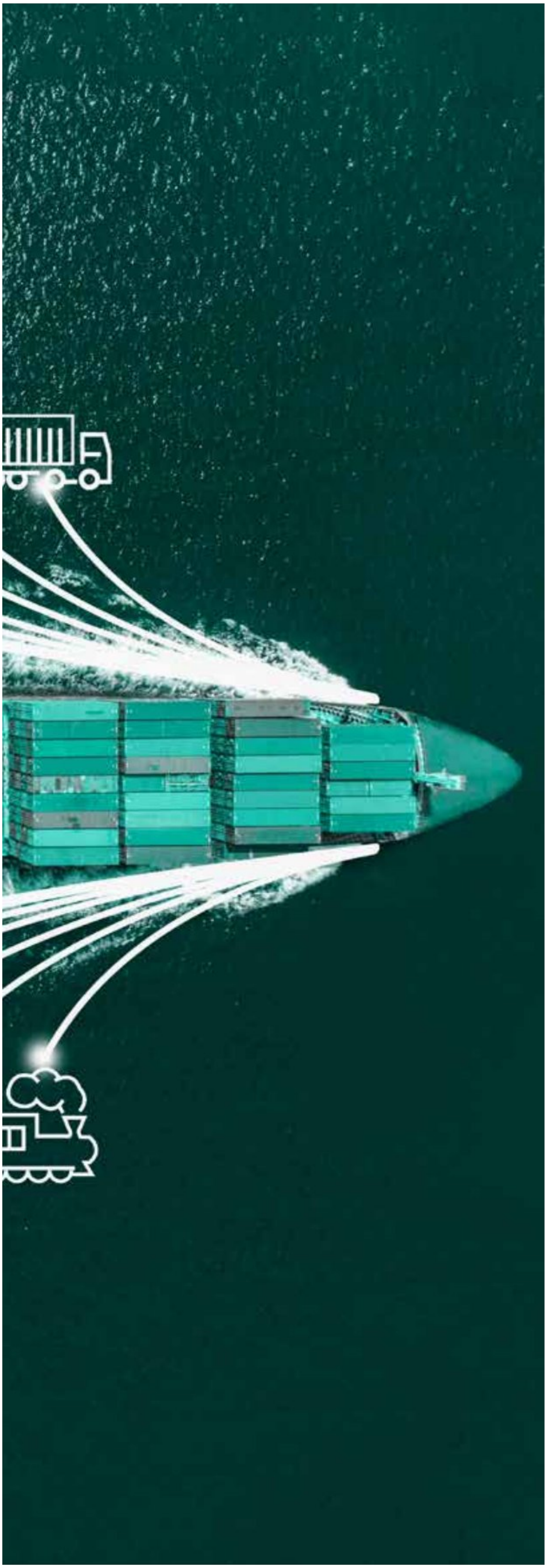

إنجازات الهيئة ومشاريعها

Scanned with CamScanner

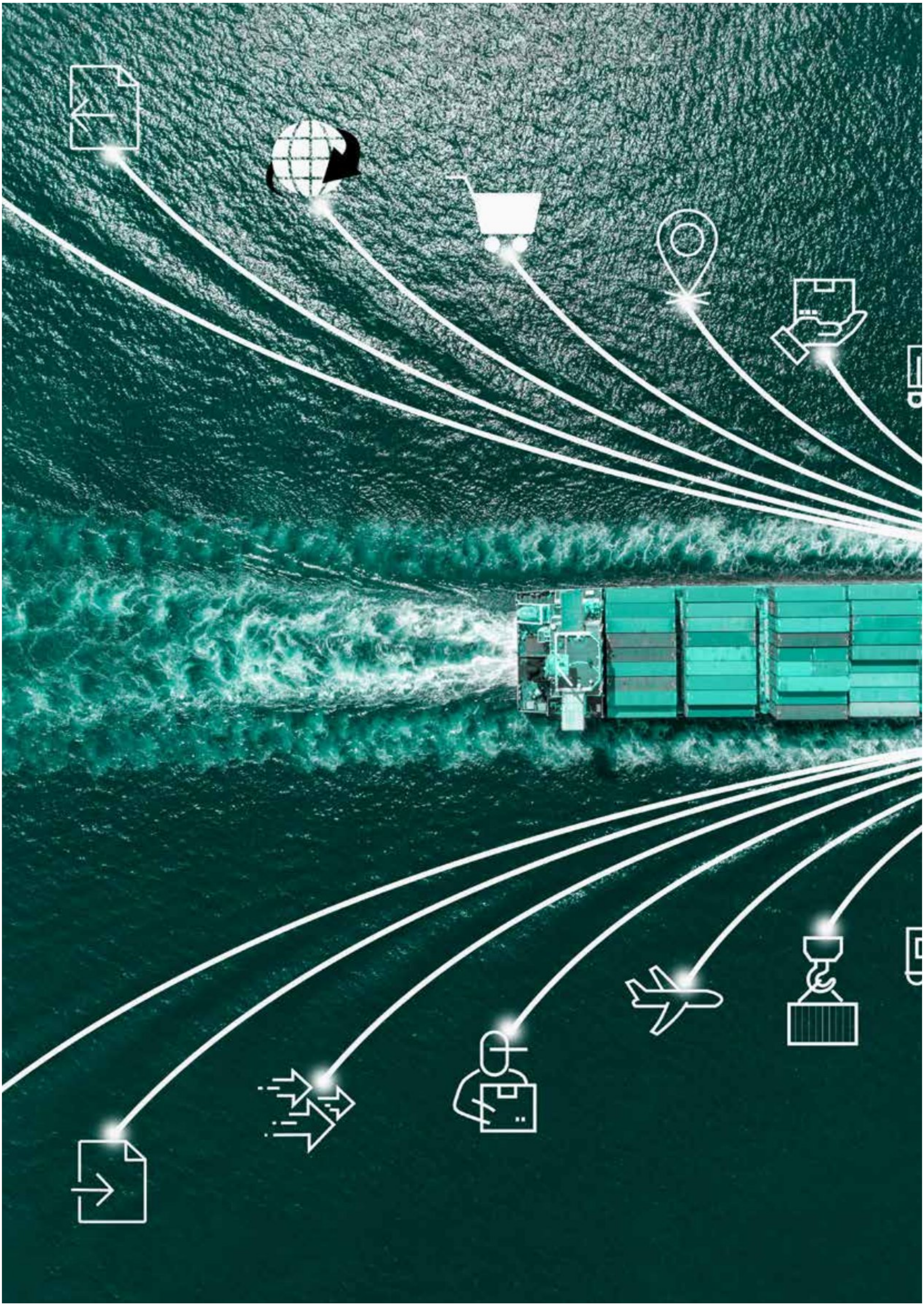

Scanned with CamScanner

أولًا: الإستراتيجية والسياسات التجارية

إعداد الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية

انطلاقًا من إيماننا الراسخ بحكمة قيادتنا، وتماشيًا مع رؤية المملكة 2030م، وتحقيقًا لأهدافها، تهتمُّ الهيئة العامة للتجارة الخارجية بتعزيز التجارة الخارجية للمملكة وتمكينها، عبر وضع السياسات التجارية التي تُمكِّن صادرات المملكة من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية، وتطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية بالتعاون مع القطاعين العام والخاص، وتعظيم دور القطاع الخاص بوصفه شريكًا أساسيًّا، وتعزيز تلك الشراكة، وتيسير القدرات التمكينية لبيئة الأعمال مع الجهات ذات العلاقة، لتطبيق أفضل الممارسات العالمية في بناء مستقبل أفضل لوطننا.

ولتحقيق الأهداف التي الهيئة أُنشئت من أجلها؛ فقد أُعدَّت الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية (2022 – 2026م)، وجرى رفعها للاعتماد وفقًا للإجراءات النظامية المتَّبعة.

Scanned with CamScanner

حوكمة إبرام الاتفاقيات التجارية وذات الصلة بالتجارة

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (112) وتاريخ 1443\2\14هـ بالموافقة على آلية عمل وحوكمة إبرام الاتفاقيات التجارية وذات الصلة بالتجارة الخارجية للمملكة العربية السعودية، التي أعدتها الهيئة بالتعاون مع الجهات المعنية؛ بهدف التأكد من توافق تلك الاتفاقيات مع التزامات المملكة الدولية، وتعظيم الاستفادة منها والأثر المترتب على إبرامها.

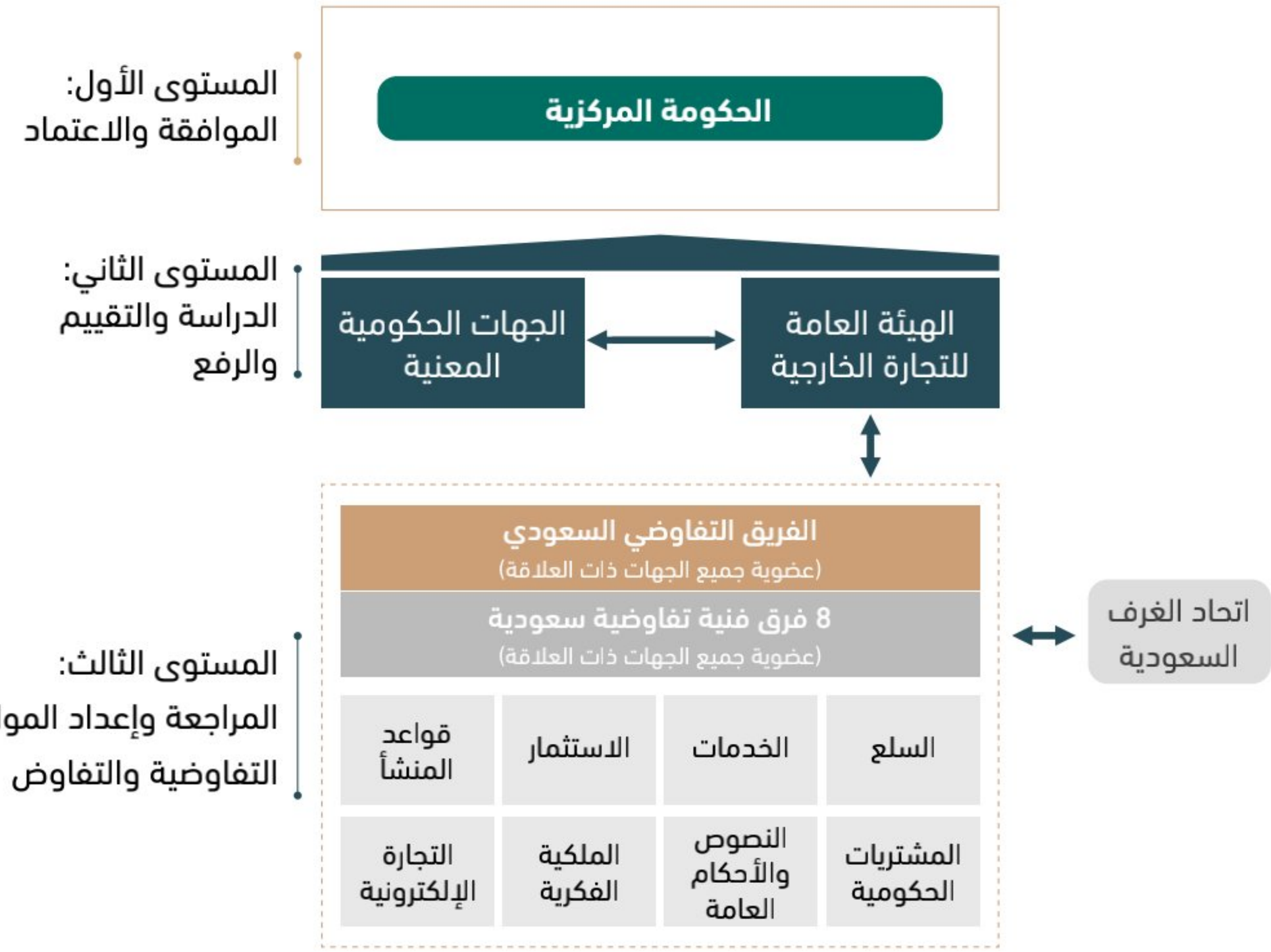

الرسم للتوضيح

Scanned with CamScanner

مشروع نظام المعالجات التجارية

عملت الهيئةُ على إعداد مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، الذي يهدف إلى حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المُغرقة والمدعومة، والوقاية من الزيادة في الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، عبر تطبيق آليات المعالجات التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وهي: اتفاقية مكافحة الإغراق، اتفاقية الدَّعم والتدابير التعويضية، واتفاقية الوقاية. وتتولى الهيئة تمثيل المملكة بهذا الشأن في منظمة التجارة العالمية، واللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضَّارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية.

تمت الموافقة على مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية من قِبل مجلس الشورى وإحالته إلى مجلس الوزراء.

Scanned with CamScanner

قواعد المنشأ الوطنية

قامت الهيئةُ بإعداد وصياغة قواعد المنشأ الوطنية، بالتنسيق مع الجهات المعنية من خلال الفريق الفني التفاوضي السعودي لقواعد المنشأ، وصدر قرار معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، باعتمادها وإصدارها لحين صدور نظام خليجي لهذه القواعد.

Scanned with CamScanner

مراجعة السياسات التجارية الثالثة للمملكة

أظهرت المملكة عبر مراجعة السياسات التجارية الثالثة، التزامها بتطبيق قواعد واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وتمكين النفاذ إلى الأسواق للسلع والخدمات، وإحراز تقدم كبير في ظل رؤية المملكة في مجال التنمية والتنوع الاقتصادي منذ المراجعة الثانية، حيث جرى إنهاء جميع مراحل وإجراءات مراجعة السياسات التجارية الثالثة التي استمرت قرابة 14 شهرًا، بمشاركة 44 جهة حكومية؛ بهدف إعطاء صورة حقيقية عن السياسات التجارية للمملكة، والإصلاحات التي جرت في المدة السابقة.

وقد تم الرد على جميع أسئلة واستفسارات الدول الأعضاء بالمنظمة عن سياسات المملكة التجارية التي بلغت (707) أسئلة واستفسارات.

أشاد سعادة السفير رئيس هيئة مراجعة السياسات التجارية بمنظمة التجارة العالمية في بيانه الختامي بالنجاح غير المسبوق الذي حققته المملكة وما قامت به من إصلاحات في مجال السياسات التجارية والاستثمارية في أثناء المراجعة، ونوَّه الرئيس بما حققته المملكة من إنجازات في ظل وجود تحدِّيات أزمة جائحة كورونا، مشيرًا إلى أنَّ هذه الإنجازات تؤكد نجاح سياستها التجارية وخُطتها للتنويع الاقتصادي في ظل رؤية المملكة 2030.

Scanned with CamScanner

مراجعة السياسات التجارية الثالثة للمملكة بمشاركة عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة

Scanned with CamScanner

ثانيًا: الاتفاقيات والمنظمات الدولية

تُعنى الهيئةُ بتمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والمنظمات والمحافل الإقليمية والدولية ذات العلاقة بشؤون التجارة الخارجية؛ لتعزيز وتعظيم استفادة المملكة من عضويتها في النظام التجاري متعدد الأطراف والمنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية.

الاتفاقيات التجارية واتفاقيات التجارة الحرة

انتهت الهيئةُ من إعداد حصر شامل لجميع الاتفاقيات التجارية القائمة ومراجعتها، واقترحت عددًا من الحلول لتعظيم استفادة المملكة منها، كما درست الجدوى الاقتصادية لإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الدول والتجمعات الاقتصادية. وصدر الأمر السامي الكريم رقم (19809) وتاريخ 1442/4/10هـ، متضمنًا الالتزام بتنفيذ ما ورد حيال الاتفاقيات المستهدفة لعام (2021م-2030م). وبناءً عليه قدَّمت المملكةُ أولوياتها في مفاوضات التجارة الحرة للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواءمتها مع دول المجلس، وتحديد الدول والتجمعات الاقتصادية ذات الأولوية والجداول الزمنية المستهدفة للبدء أو استئناف المفاوضات معها.

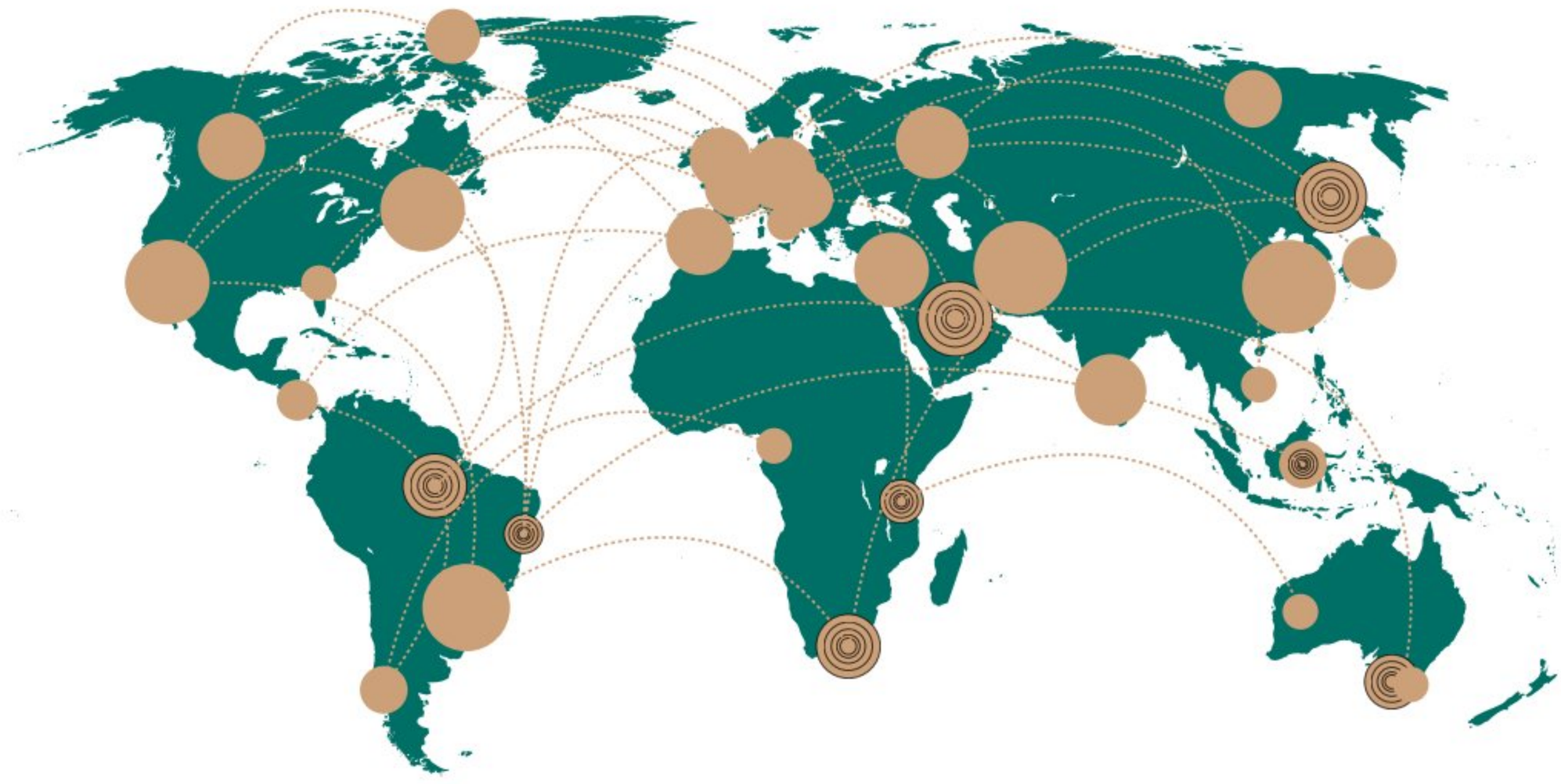

Scanned with CamScanner

رفع القدرات في موضوعات الاتفاقيات التجارية

01

عملت الهيئة على رفع كفاءة أعضاء الفرق التفاوضية وقدراتهم عبر ورشة عمل متقدمة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTA) شارك فيها أعضاء الفريق التفاوضي السعودي.

02

في إطار رفع الوعي بالتزامات المملكة في منظمة التجارة العالمية لدى القطاع الحكومي، عملت الهيئة على تنظيم ورشة عمل متقدمة بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية في تراخيص الاستيراد شارك فيها (47) ممثلًا من الجهات الحكومية ذات العلاقة بتراخيص الاستيراد.

03

إدراج اتفاقيات التجارة الحرة للمملكة في الموقع الإلكتروني للهيئة، والتعريف بأهدافها ومزاياها، مع إمكانية تحميل نسخ إلكترونية منها.

Scanned with CamScanner

منظمة التجارة العالمية

يرتبط بالهيئة مكتبُ المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية التي تضم 164 دولة عضوًا؛ بهدف تعظيم مكاسب المملكة، والدفاع عن مصالحها، والمشاركة في بناء نظام تجاري عالمي مستقر وشفاف يخدم مصالح المملكة، وتضمنت جهود الهيئة في عام 2021م في إطار منظمة التجارة العالمية الآتي:

◀ مبادرات في إطار منظمة التجارة العالمية

مبادرة التشريعات المحلية للتجارة في الخدمات

انضمت المملكةُ للمبادرة في عام 2019م في إطار الإعداد لرئاستها لمجموعة العشرين، وتختص المبادرة بشروط الترخيص وإجراءاته لمقدمي الخدمات، والمعايير الفنية ومتطلبات التأهيل في الدول الأعضاء المنظمين للمبادرة، وتنطبق الضوابط الناتجة عن المبادرة على القطاعات المضمنة سابقًا في جداول الالتزامات في الخدمات.

الهدف: تعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتغيرات التنظيمية في الخدمات بما يعظم الثقة بالمناخ الاستثماري في المملكة في مجال التجارة في الخدمات.

مبادرة تيسير الاستثمار من أجل التنمية

في نوفمبر 2019م أُصدر البيان الوزاري المشترك من قِبل 98 عضوًا بمنظمة التجارة العالمية (منهم المملكة) بشأن تيسير الاستثمار من أجل التنمية. واتفق الأعضاء على بدء المفاوضات استنادًا إلى النص الموحد غير الرسمي الذي أعده منسق المبادرة، والذي يحتوي على جميع المقترحات المقدَّمة من قِبل الأعضاء.

الهدف: تطوير الاتفاقيات متعددة الأطراف، وتيسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وتبادل المعلومات.

مجموعة الحوار المنظم للتجارة والاستدامة البيئية TESSD في إطار منظمة التجارة العالمية

انضمت المملكة لهذه المبادرة بموافقة الفريق التفاوضي السعودي بناءً على توصية الجهة المختصة (وزارة الطاقة).

الهدف: استعراض الإنجازات والجهود الدؤوبة في مجالات التغير المناخي، والتعبير عن أولويات المملكة ووجهات نظرها حسب ما تقتضيه الحاجة.

Scanned with CamScanner

مبادرة التجارة والصحة

انضمت المملكة إلى مبادرة التجارة والصحة في منظمة التجارة العالمية.

الهدف: تسهيل التجارة في السلع الطبية الأساسية، وتعزيز الجاهزية لأي أزمة صحية مستقبلية، وتعاون منظمة التجارة العالمية مع المنظمات الدولية الأخرى والقطاع الخاص لدعم إنتاج السلع الطبية الأساسية وتوزيعها، بما فيها اللقاحات.

التوسُّع في تصنيع لقاحات (كوفيد - 19)

شاركت المملكةُ كمنسق للمجموعة العربية في الحوار رفيع المستوى بشأن توسيع تصنيع لقاحات (كوفيد - 19) لتعزيز الوصول العادل لها.

الهدف: استكمال جهود المملكة في مواجهة جائحة كوفيد -19 والحدِّ من الآثار السلبية وتعافي الاقتصادين الوطني والعالمي.

مبادرة البيان الوزاري المشترك للتجارة الإلكترونية

تسعى هذه المبادرة للاستفادة من سهولة التجارة الإلكترونية، وقدرتها على إيجاد فرص جديدة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتعزيز اندماج القطاع الخاص، ولاسيَّما المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية، وزيادة حجم التبادل التجاري من السلع والخدمات، إضافة إلى تعزيز آليات حماية المستهلك الإلكتروني.

الهدف: الوصول إلى أول اتفاقية دولية إلزامية تنظِّم التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء.

مفاوضات دعم مصائد الأسماك

تشارك المملكة بفعالية في مفاوضات دعم مصائد الأسماك في منظمة التجارة العالمية وتسعى لتضمين اهتماماتها في مشروع الضوابط التي يجري التفاوض حولها قبل اعتماد نسختها النهائية، وتضمين أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية والأقل نموًا.

الهدف: وضع ضوابط ملزمة لحظر أنواع محددة من دعم مصائد الأسماك التي تسهم في التخزين المفرط والصيد الجائر، والامتناع عن تقديم أنواع الدعم التي تسهم في الصيد غير القانوني وغير المبلَّغ عنه وغير المنظَّم.

فريق عمل المنشآت الحكومية التجارية 2021 – 2022م

ترأست المملكةُ فريقَ عمل المنشآت الحكومية التجارية، ويُعنى الفريق بالمنشآت التي تُنشئها الحكومات لأغراض تجارية، والمنشآت التجارية غير الحكومية التي تمنحها الحكومات مزايا خاصة وحصرية فيما يتعلق بمشترياتها ومبيعاتها، بما يؤثر على الواردات والصادرات للمنشآت التجارية الأخرى.

الهدف: مراجعة إخطارات الدول لهذا النوع من المنشآت؛ للتأكد من تقيُّدها بقواعد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

Scanned with CamScanner

المنتديات واللقاءات والزيارات في إطار منظمة التجارة العالمية

اجتماع وزراء التجارة للدول العربية التحضيري للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية

استضافت المملكةُ وترأست اجتماعَ وزراء التجارة للدول العربية التحضيري للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد افتراضيًّا. وتضمن إجراءات عملية للوصول للأهداف الآتية:

- إدراج اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في المنظمة.
- الضغط لحصول جامعة الدول العربية ودولة فلسطين على صفة مراقب في المنظمة.

اجتماعات مجالس ولجان منظمة التجارة العالمية:

عَقدت البعثةُ الدائمة -بوصف المملكة منسقَ المجموعة العربية في المنظمة- عددًا من ورش العمل الموجهة لوفود الدول العربية وفقًا للآتي:

- مبادرة التنظيم المحلي للخدمات:

عُقدت بتاريخ 22 مارس 2021م، لتسليط الضوء على تطور المفاوضات متعددة الأطراف بشأن مبادرة التنظيم المحلي للخدمات، والفوائد المحتملة لانضمام الدول العربية لها، وتجربة المملكة في هذه المفاوضات.

- المبادرة المشتركة للتنظيم المحلي للخدمات:

عقدت بعثةُ المملكة ورشةَ عمل للمجموعة العربية بتاريخ 14 أكتوبر 2021م، بناءً على طلب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا، لتقديم تحديث عن حالة المفاوضات في المبادرة ومعالجة الجوانب القانونية والإجرائية، بما في ذلك دخول الورقة المرجعية حيز النفاذ، وأثمرت الورشة عن انضمام البحرين للمبادرة.

- الابتكار الشامل والتقنية

شاركت بعثةُ المملكة في منظمة التجارة العالمية بعقد ورشة عمل بالتعاون مع وزارة الطاقة بعنوان: «الابتكار الشامل والتقنية: عوامل التمكين للتجارة المستقبلية المستدامة»، وقدمت البعثة عرضًا عن العلاقة بين التقنية والبيئة والتنمية المستدامة.

Scanned with CamScanner

- ضمن برامج الدعم الفني وبناء القدرات التابع لمعهد التدريب والتعاون الفني (ITTC)، قدَّمت المملكة في إطار الدورة الإقليمية للدول العربية للتجارة الرقمية عرضًا بعنوان: «مفاوضات التجارة الإلكترونية في منظمة التجارة العالمية والمكاسب التي تحققها للدول العربية، وتجربة التحوُّل الرقمي في المملكة».

- قدَّم مكتبُ المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية عددًا من العروض بشأن الموضوعات الآتية:
  - تعزيز الاقتصاد الرقمي.
  - التمكين الاقتصادي للمرأة.
  - دور التنظيم المحلي في تنمية تجارة الخدمات في المملكة.

مجلس التعاون الخليجي

ترأس صاحبُ المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، وفدَ المملكة في الاجتماع (61) للجنة التعاون التجاري في مجلس التعاون الخليجي، كما شارك معاليه في اللقاءات التشاورية مع رؤساء اتحادات وغرف دول المجلس ورواد الأعمال حضوريًّا يومي 13 و 14 / 1443/3هـ بمدينة المنامة بمملكة البحرين، بمشاركة معالي محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية، لتأكيد دعم المملكة للعمل الخليجي المشترك في الجوانب التجارية.

ومن منطلق تعزيز اقتصاديات دول المجلس في ضوء التطورات الدولية وما تتطلبه من تكامل أشمل يُعنى بجوانب الموائمة والتنسيق المشترك لموقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في محيط الاقتصاد العالمي، فقد صدر قرار المجلس الوزاري الخليجي رقم (149) وتاريخ 1443/2/9هـ بتعيين معالي المحافظ الأستاذ/ عبدالرحمن الحربي لمنصب المنسق العام للمفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي (رئيس الفريق التفاوضي الخليجي).

مشاركة صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية في الاجتماع رقم (61) للجنة التعاون التجاري في مجلس التعاون الخليجي

Scanned with CamScanner

مجموعة عمل التجارة والاستثمار في أثناء الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين

ترأس صاحبُ المعالي وزير التجارة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، وفدَ المملكة في الاجتماع الوزاري لمجموعة عمل التجارة والاستثمار في أثناء الرئاسة الإيطالية لمجموعة العشرين لعام 2021م، وعقد الوزير خلال الزيارة 13 اجتماعًا وعددًا من اللقاءات الثنائية على هامش الاجتماعات الرسمية وفي حفل العشاء الذي أقامته دولة الرئاسة للوزراء ووفود دول مجموعة العشرين ورؤساء المنظمات الدولية، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية، وبحث فرص التعاون مع المملكة بما يحقق أهداف رؤية المملكة. وصدر البيان الوزاري بناءً على توصية اجتماع قادة مجموعة العشرين، الذي عقد في المدة 30-31 أكتوبر 2021م في العاصمة الإيطالية (روما) متضمنًا ستة محاور، كالآتي:

- التأكيد على مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة العالمية، والتفاعل البنَّاء مع جميع الأعضاء لإجراء الإصلاح الضروري للمنظمة، كما أبرز الوزراء الحاجة إلى تطبيق هذا الالتزام عمليًّا، عبر نهجٍ شامل وشفاف، وتأكيد المناقشات التي جرت في إطارها.
- التجارة والصحة وأهمية تعزيز الوصول العالمي والمنصف إلى اللقاحات والعلاجات، ومواصلة الامتثال لإجراءات مجموعة العشرين لدعم التجارة والاستثمار العالميين استجابة لجائحة كورونا.
- التجارة في الخدمات وتيسير الاستثمار، والدور المهم للخدمات كأداة للتعافي والنمو والتنوع الاقتصادي.
- الدعم الحكومي وتكافؤ الفرص، وتأكيد مواصلة العمل لتعزيز بيئة الأعمال، ودعم نزاهة النظام التجاري مُتعدد الأطراف واستدامته.
- التجارة والاستدامة البيئية، وتأكيد أهمية إسهام النظام التجاري متعدد الأطراف في تعزيز أجندة الأمم المتحدة 2030م، وأهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.
- إبراز دور المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد، وأهمية تعزيز قدرة هذه المنشآت ومواردها الإستراتيجية، لتصبح أكثر قدرة على المنافسة، وأكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي.

فريق المملكة لمجموعة عمل التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين للعام 2021م

Scanned with CamScanner

جانب من اللقاء الثنائي مع معالي وزير التجارة والصناعة والطاقة الكوري، السيد هان كو يو

استقبال معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي السيد لويجي دي مايو لصاحب المعالي وزير التجارة في مدينة سورينتو الإيطالية

جانب من اللقاء الثنائي مع معالي وزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، السيد لويجي دي مايو

لقاء صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة مع وزير التجارة الإندونيسي، السيد محمد لطفي

جانب من مشاركة صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية في اجتماع وزراء التجارة والاستثمار لدول مجموعة العشرين 2021م

Scanned with CamScanner

منظمة التعاون الإسلامي

شارك صاحبُ المعالي وزير التجارة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، في الدورة الوزارية الـ (37) للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) في تركيا، مؤكدًا دورَ المملكة الريادي وحضورها في المحافل الدولية والإسلامية، واستمرارها في تعزيز ودعم العمل الإسلامي المشترك في الجوانب التجارية والاقتصادية.

صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة في أثناء مشاركته في الدورة الوزارية رقم (37) للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

شارك صاحبُ المعالي وزير التجارة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، عبر الاتصال المرئي في الاجتماع الوزاري الخامس عشر والفعاليات المصاحبة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مع ممثلين لعدد من الجهات ذات العلاقة في المملكة، منها وزارة الاستثمار، وهيئة تنمية الصادرات السعودية. وعُقدت الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تحت عنوان: (من عدم المساواة والضعف إلى الازدهار للجميع).

Scanned with CamScanner

ثالثًا: المعالجات التجارية

عملت الهيئةُ على إعداد مشروع نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية، وجرت موافقة مجلس الشورى على المشروع، وإحالته إلى مجلس الوزراء. ويهدف النظام إلى حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من الزيادة في الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية. وقد حقَّقت الهيئةُ العديدَ من الإنجازات في إطار المعالجات التجارية لعام 2021م وفقًا للآتي:

1. الدفاع عن الصادرات السعودية في تحقيقات المعالجات التجارية الدولية، فقد شاركت المملكة بوصفها طرفًا معنيًّا، وقدَّمت الدفوع القانونية في (7) من تحقيقات المعالجات التجارية (الإغراق، الوقاية، الدعم) المقامة ضدَّ الصادرات السعودية، وتقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص المعني. كما أنهت (5) من تحقيقات المعالجات التجارية ضدَّ الصادرات السعودية.
2. حماية الصناعة المحلية من الممارسات الضارة، بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على (منتجات الألمنيوم) المصدَّرة من الصين، وبدء تحقيق مكافحة الإغراق ضدَّ واردات المملكة من منتجات:
   - بطاريات المحركات ذات المنشأ أو المصدَّرة من الهند وتركيا وإسبانيا.
   - ورق الكرتون (ورق فلوتنج- ورق تستلاينر) ذات المنشأ أو المصدَّرة من ألمانيا وفرنسا والهند.
   - بوليمرات فائقة الامتصاص ذات المنشأ أو المصدَّرة من الصين، اليابان، بلجيكا، سنغافورة، كوريا الجنوبية وفرنسا. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحقيق يقام على نطاق المملكة دون بقية دول مجلس التعاون، نتيجة جهود الهيئة في تفعيل الاستثناء الوارد في الفقرة 4 من المادة 6 من اللائحة التنفيذية للنظام الخليجي الموحد.
3. المشاركة في جلسات استماع علنية عقدها الجانب الهندي بشأن تحقيق مكافحة الإغراق ضدَّ صادرات المملكة، وتقديم ملاحظات المملكة وتعليقاتها بشأن هذه التحقيقات على النحو الآتي:

بولي إيثيلين منخفض الكثافة (LDPE)	منتج مونو إيثلين جلايكول (MEG)

4. التوجه وإخطار جهاز تسوية المنازعات لدى منظمة التجارة العالمية، بطلب عقد المشاورات الرسمية مع الاتحاد الأوروبي، للاعتراض والتباحث في مخالفاتهم لأحكام اتفاقية مكافحة الإغراق وقواعدها بالمنظمة، بشأن تحقيق مكافحة الإغراق ضدَّ صادرات المملكة والولايات المتحدة من منتج مونو إيثلين جلايكول (MEG)، وعليه عُقدت المشاورات الرسمية بين الجانبين، واستجاب الجانب الأوروبي لدفوع المملكة وتحركاتها، ولاسيَّما الجزء المتعلِّق بالتسعير الحكومي للقيم، وصدر تقرير الحقائق الأوروبي بتاريخ 13 سبتمبر 2021م، بالتوصية بخفض

Scanned with CamScanner

مقدار الرسوم المؤقتة على الشركات السعودية المصدَّرة من 11.1% إلى 7.7% نتيجة تعديل منهجية حساب هامش الإغراق، وهو ما يتوافق مع المسار القانوني المتبع، ويُعَدُّ أول توجُّه للمملكة لتسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية.

5. اعتماد عدم إلزامية تطبيق آلية المعالجات التجارية العربية على المملكة.

6. تقدِّم الهيئةُ المشورةَ والمساعدةَ للجهات الحكومية والقطاع الخاص من المصدِّرين والمنتجين فيما يتعلق بموضوعات المعالجات التجارية، كما تقدِّم البرامجَ والأدلةَ التعريفية في هذا الشأن عبر الآتي:

- **تقديم (5) ورش عمل للتعريف بالمعالجات التجارية:**

- **تطوير محتوى تعريفي بموضوعات المعالجات التجارية ومشاركته عن طريق موقع الهيئة العامة للتجارة الخارجية، ويستهدف هذا المحتوى القطاعين الحكومي والخاص وفقًا للآتي:**

  - اتفاقيات المعالجات التجارية في منظمة التجارة العالمية:

  - تحقيقات المعالجات التجارية والدفاع عن الصادرات.
  - أدوار الجهات المشاركة في تحقيقات المعالجات التجارية، سواء في الدفاع عن الصادرات أو في حماية الصناعة المحلية.
  - إعداد ونشر أدلة تعريفية بموضوعات المعالجات التجارية.

Scanned with CamScanner

التحقيقات ضدّ الصادرات السعودية التي قُدِّمت الدفوع والملاحظات بشأنها في عام 2021م

#	نوع التحقيق	الدولة	المنتج	تاريخ التقديم	الإجراء
1	مكافحة الإغراق	الهند	ثنائي ميثيل فورماميد (DMF)	3 يناير 2021م	تقديم تعليقات وملاحظات
2	مكافحة الإغراق	الهند	التولوين الدي إيسزونات (TDI)	26 يناير 2021م	تقديم تعليقات وملاحظات
3	وقاية	مصر	منتجات الألمنيوم	14 فبراير 2021م	تقديم تعليقات وملاحظات
4	مكافحة الإغراق	الهند	بولي إيثيلين منخفض الكثافة (LDPE)	25 مايو 2021م	تقديم تعليقات وملاحظات
5	مكافحة الإغراق	الاتحاد الأوروبي	مونو إيثلين جلايكول (MEG)	14 يونيو 2021م	تقديم تعليقات وملاحظات
6	مكافحة الإغراق	الهند	مونو إيثلين جلايكول (MEG)	23 أغسطس 2021م	تقديم دفوع وتعليقات
7	مكافحة الإغراق	كوريا	بيوتيل جلايكول إيثير (BGE)	8 نوفمبر 2021م	تقديم دفوع وتعليقات

التحقيقات ضدّ الصادرات السعودية التي أُنهيت في عام 2021م

#	نوع التحقيق	الدولة	المنتج	تاريخ الإنهاء
1	مكافحة الإغراق	البرازيل	الزجاج المسطح الشفاف	18 فبراير2021م
2	مكافحة الإغراق	الهند	الأسيتون	6 يناير2021م
3	مكافحة الإغراق	باكستان	أفلام البولي بروبلين (BOPP Film)	16 يوليو 2021م
4	وقاية	مصر	منتجات حديد التسليح والبيلت	14 نوفمبر 2021م
5	وقاية	مصر	منتجات الألمنيوم	14 نوفمبر 2021م

Scanned with CamScanner

رابعًا: العلاقات الدولية

تسعى الهيئةُ العامة للتجارة الخارجية وفقًا لاختصاصاتها إلى تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية وتحسين الميزان التجاري غير النفطي للمملكة، إضافة إلى تمكين القطاع الخاص من النفاذ للأسواق الخارجية، عبر إدارة اللجان الحكومية المشتركة التي تترأسها الهيئة، ومتابعة مخرجاتها، وإدارة شؤون زيارات الوفود الرسمية الدولية.

مذكرة تفاهم وخطط عمل مشتركة

أبرمت الهيئةُ عددًا من برامج التعاون المشتركة ومذكرة تفاهم في عام2021م وأهمها:

1. مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة وسلطنة عمان للتعاون في المجالات التجارية.
2. خطة العمل لبرنامج التعاون في المجال التجاري بين المملكة وإندونيسيا.
3. خطة عمل للجنة الاجتماعية والاقتصادية بمجلس الشراكة الإستراتيجية السعودية البريطانية.

معالي محافظ الهيئة في أثناء زيارته لسلطنة عُمان

Scanned with CamScanner

اللقاءات والزيارات لتعزيز العلاقات الثنائية الدولية

شارك صاحبُ المعالي وزير التجارة، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية، ومعالي محافظ الهيئة، وسعادة وكيل المحافظ للعلاقات الدولية، في عددٍ من اللقاءات مع أصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة السفراء والوفود الزائرة في عام 2021م، بواقع (18) زيارة، و(119) اجتماعًا متنوعًا، بهدف تعزيز العلاقات الدولية، وبحث فرص تنميتها، وتفعيل اللجان المشتركة، ودراسة الموضوعات ذات العلاقة. ومن أبرز البلدان التي جرت زيارتها: جمهورية العراق، وسلطنة عُمان، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المتحدة، والسويد.

وتولّت الهيئةُ في عام 2021م الإعدادَ والتحضيرَ لاستقبال زيارات أصحاب المعالي والسعادة بواقع (6) استقبالات على النحو الآتي:

- رئيس مجلس إدارة التجارة الدولية البريطاني السيدة إليزابيث ترس.
- وزير التجارة الدولية البريطاني السيد رانيل جارالدينا.
- وزير التجارة الكوري.
- نائب رئيس الوزراء الأيرلندي.
- وزير التجارة الدولية والصناعة الماليزي.
- مستشار رئيسة الوزراء لشؤون الصناعة والاستثمار في القطاع الخاص البنغلاديشي.

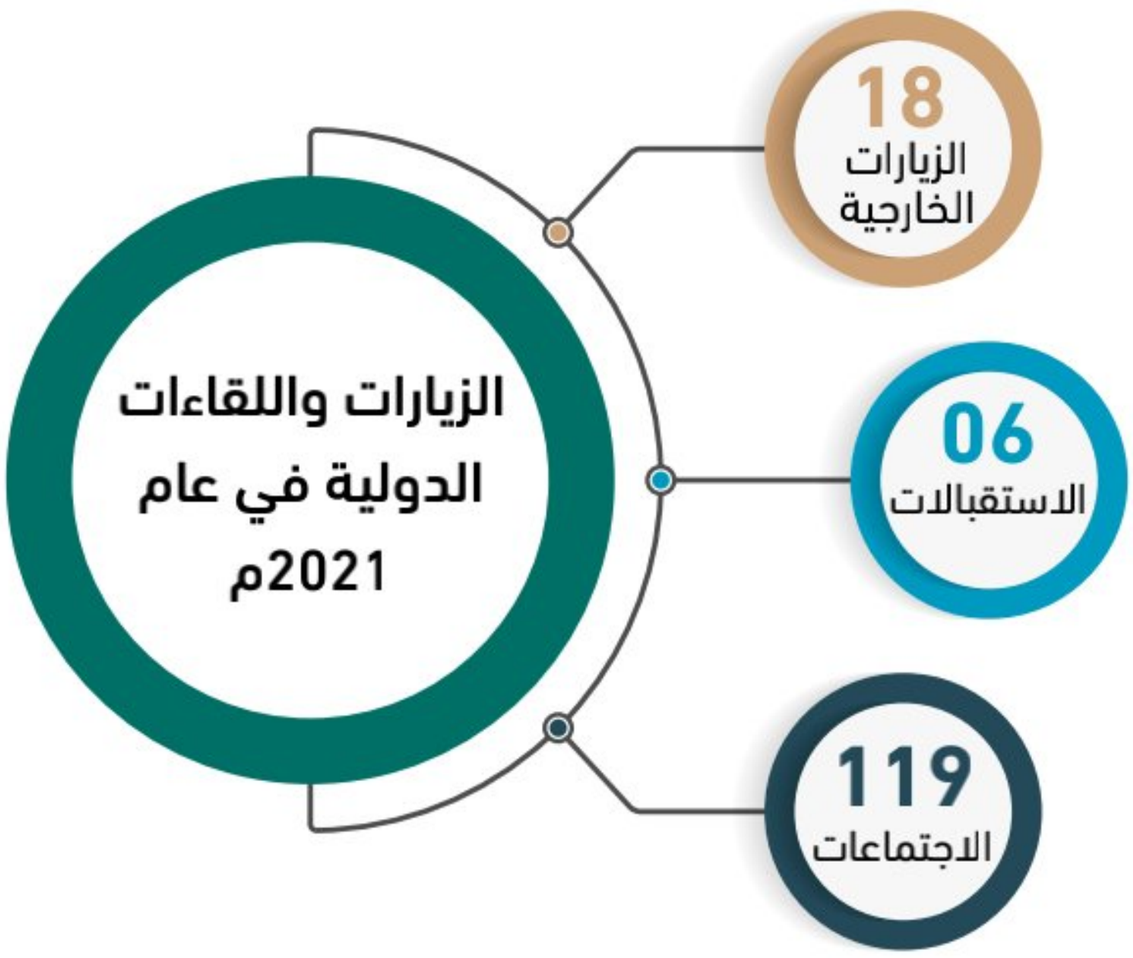

Scanned with CamScanner

جانب من الزيارات الخارجية

زيارة صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى جمهورية العراق

زيارة صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة إلى جمهورية مصر العربية

زيارة معالي محافظ الهيئة إلى سلطنة عُمان

Scanned with CamScanner

جانب من الاستقبالات

صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة في أثناء استقبال
نائب رئيس الوزراء الأيرلندي

صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة في أثناء استقبال رئيس مجلس
إدارة التجارة الدولية البريطاني السيدة إليزابيث ترس

استقبال معالي وزير التجارة الكوري في أثناء زيارته للمملكة

Scanned with CamScanner

مجالس التنسيق واللجان المشتركة

مجلس التنسيق السعودي العراقي

حقّق مجلسُ التنسيق السعودي العراقي عددًا من الإنجازات في العام 2021م، أهمها:

- الإعداد للاجتماع المرئي بين خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ودولة السيد مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء العراقي، في الخامس والعشرين من مارس 2021م. كما قام المجلس بالترتيب لزيارة رئيس الوزراء العراقي للمملكة، ولقائه بصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وقد بحث الجانبان آفاق التعاون الثنائي وسبل تعزيزها، وأعربا عن ارتياحهما لمستوى التعاون والتنسيق بين البلدين، **وأشادا بإنجازات المجلس التنسيقي السعودي العراقي**، وما تمخض عنه من اتفاقيات ومذكرات تفاهم.

خادم الحرميين الشريفيين الملك سلمان بن عبد العزيز في أثناء اجتماعه المرئي مع رئيس الوزراء العراقي

اللجان المنعقدة في عام 2021م

1. النقل والمنافذ الحدودية والموانئ
2. المالية والمصرفية
3. الطاقة والصناعات التحويلية
4. الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والتنموية والإغاثة

الزيارات المتبادلة

دعوة جمهورية العراق ضيف الشرف لمعرض الرياض الدولي للكتاب للنسخة 2021م، وجاء الوفد العراقي برئاسة وزير الثقافة وعدد من الشخصيات الأدبية والفنية، والعديد من دور النشر العريقة.

Scanned with CamScanner

- **توقيع (8) اتفاقيات ومذكرات تفاهم وفقًا للآتي:**

1. اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي.
2. اتفاقية للتعاون في مجال التخطيط التنموي للتنويع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص.
3. مذكرة تفاهم للتعاون بين شبكة الإعلام العراقي وهيئة الإذاعة والتلفزيون في المملكة.
4. مذكرة تفاهم للتعاون بين دارة الملك عبدالعزيز ودارة الكتب والوثائق العراقية.
5. اتفاقيتان في مجالي النقل الجوي والبحري.
6. اتفاقيتان بين الصندوق السعودي للتنمية والمصرف العراقي للتجارة والمصرف الأهلي العراقي بـ60 مليون دولار.
7. الاتفاق على توقيع مذكرة تفاهم في مجال الربط الكهربائي.

سمو ولي العهد يصطحب رئيس الوزراء العراقي في جولة بالدرعية

معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للنقل ومعالي وزير النقل العراقي في أثناء توقيع اتفاقية تعاون مشتركة في مجال النقل البحري

سعادة الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية وسعادة رئيس مجلس إدارة المصرف الأهلي العراقي في أثناء توقيع اتفاقية تمويل

Scanned with CamScanner

مجلس التنسيق السعودي الإماراتي

مبادرات مجلس التنسيق السعودي الإماراتي لمنظومة التجارة

أطلق مجلس التنسيق السعودي الإماراتي لمنظومة التجارة المبادرات الآتية:

- **مبادرة تأسيس مجلس رواد الأعمال الإماراتي السعودي في مجال التعاون التجاري التابع للجنة المال والاستثمار.**
- **مبادرة إقامة معرض مشترك يُعقد سنويًّا للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لعرض المشاريع والمنتجات بين البلدين.**

تُعنى الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة «منشآت» بتنفيذ هاتين المبادراتين.

- **مبادرة افتتاح ملحقية تجارية في الدولتين في مجال التعاون التجاري تحت لجنة المال والاستثمار.**

تُعنى الهيئة العامة للتجارة الخارجية بتنفيذ هذه المبادرة.

لجنة المال والاستثمار بمجلس التنسيق السعودي الإماراتي

عُقدت لجنة المال والاستثمار بمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، وتضمنت أعمال اللجنة المحاور الآتية:

- **أولًا:** جلسات الطاولة المستديرة لكلِّ مجال من المجالات التابعة للجنة المال والاستثمار لمناقشة سير العمل في المبادرات التابعة للمجال، واستكمال بطاقات المبادرات وجميع متطلبات الأمانة التنفيذية لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي، والتقدم المحرز لكلِّ مبادرة، ومعالجة أيِّ عقبات تواجه المبادرات.
- **ثانيًا:** مناقشة توصيات معالجة التحديات التي تواجه الشركات والمصانع الوطنية في البلدين في المنافذ الجمركية، ومشاركة مسؤولي الجهات في المواضيع التي لم يُتَّفق على توصيات بشأنها، ومعالجة التحديات المتعلقة بذلك.

Scanned with CamScanner

اللجان المشتركة

- المشاركة في إعداد خطة عمل للجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الإستراتيجية السعودية البريطانية، تتضمن المحاور الآتية:

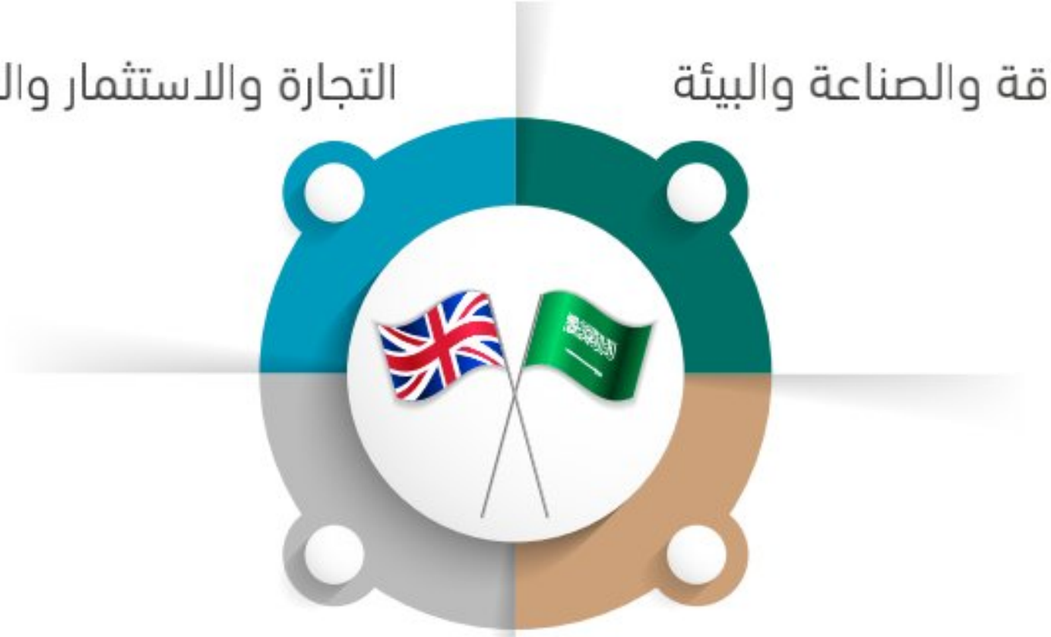

- **التنظيم والمشاركة في (195) اجتماعًا مع الجهات ذات العلاقة في المملكة وخارجها، بهدف تعزيز العلاقات الدولية، ودراسة المواضيع ذات العلاقة المشتركة محليًا وإقليميًا ودوليًا.**
- **التنظيم والمشاركة في (66) اجتماعًا تحضيريًا للجان مشتركة مع الجهات الحكومية في المملكة، إضافة إلى التنظيم والمشاركة في اللجان الوزارية المشتركة مع الدول الأخرى بواقع (20) لقاءً؛ لتعزيز دور اللجان الوزارية المشتركة مع الدول الأجنبية، ومن أبرزها:**
  - عقد الدورة السابعة عشرة للجنة السعودية المصرية المشتركة في القاهرة.
  - عقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الإستراتيجية السعودية البريطانية في المملكة المتحدة.
  - عقد الدورة الثانية للجنة السعودية السويدية المشتركة في ستوكهولم.
  - عقد الدورة الثالثة للجنة السعودية الفنلندية المشتركة افتراضيًا.

صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة في أثناء مشاركته في الدورة الثانية للجنة السعودية السويدية المشتركة في ستوكهولم

Scanned with CamScanner

خامسًا: القطاع الخاص والتمثيل الدولي

الملحقيات التجارية

تهدف الملحقيات التجارية إلى الإسهام في تنمية التبادل التجاري والاستثماري للمملكة مع شركائها الدوليين والأسواق المستهدفة، بما يسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للهيئة، وفقًا للآتي:

01

نفاذ الصادرات السعودية للأسواق الخارجية.

02

جذب استثمارات جديدة بالتنسيق مع وزارة الاستثمار.

03

الحدُّ من الممارسات غير العادلة بالتجارة الدولية (الإغـراق، الدعم، الوقاية).

04

توعية القطاع الخاص السعودي بموضوعات التجارة الدولية، وتعظيم استفادته من الاتفاقيات التجارية والامتيازات الممنوحة فيها والالتزامات المترتبة عليها والفرص التي تتيحها.

أبرز جهود الملحقيات التجارية

أسهمت الملحقيات التجارية في تنمية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وفيما يأتي أبرز الجهود في أثناء عام 2021م:

1. تمكين القطاع الخاص السعودي عبر التسوية الودية للنزاعات التجارية، حيث حُلَّ (55) نزاعًا تجاريًّا بالتنسيق مع الجهات الحكومية في الدول النظيرة.
2. الوصول إلى صياغة مسوَّدة مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للغذاء والدواء وهيئة تطوير الشؤون الإسلامية (جاكيم) لتمكين الشركات السعودية من النفاذ للسوق الماليزي.
3. الوصول إلى اتفاق بين الهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارة الزراعة الماليزية لاعتماد نماذج لدخول المنتجات السعودية لماليزيا.
4. الإسهام في إتمام فرصة تصديرية في قطاع الصناعات الغذائية لدولة إندونيسيا بقيمة تقديرية تبلغ 20 مليون ريال (في السنة الأولى).
5. تقديم الدعم لتسجيل المصانع السعودية لدى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات في جمهورية مصر العربية، وبلغ عدد المصانع التي سُجِّلت (10) مصانع وطنية.

Scanned with CamScanner

6. تقديم الدعم لمعالجة قضايا إمدادات المستلزمات الطبية الخاصة بجائحة كورونا مع الجهات الأمريكية، وتسريع وصولها، والتعاون مع الجهات الحكومية المعنية لاستيراد لقاحات كوفيد - 19 لدى الشركات الأمريكية، وتسوية الالتزامات المالية بالتنسيق مع وزارة الصحة السعودية.

وقد نجحت الملحقيات في تمكين نفاذ التمور للأسواق الخارجية، تحقيقًا لرؤية «أن تكون المملكة المصدِّر الأول عالميًّا للتمور». وفيما يأتي بعض الجهود في عام 2021م:

1. الإسهام في زيادة صادرات المملكة من التمور إلى الأسواق الكورية بنسبة 52% مقارنةً بعام 2020م، وذلك عبر الآتي:
   - زيارة المعارض الكورية المتخصصة في المنتجات الغذائية.
   - عقد اجتماعات مع أكثر من (40) شركة كورية مهتمة باستيراد المواد الغذائية.
   - تعريف الشركات الكورية بالتمور السعودية وجودتها.
   - تعريف الشركات الكورية المهتمة باستيراد التمور بالمركز الوطني للنخيل والتمور.
   - إعداد قاعدة بيانات للشركات الكورية التي تعمل في استيراد المواد الغذائية (جملة وتجزئة)، ومشاركتها مع شركات التمور السعودية الراغبة في التصدير إلى كوريا.
   - حلُّ العوائق التي تواجه الشركات الكورية، وتسهيل التواصل مع الجانب السعودي في القطاعين الحكومي والخاص.
2. دعم المركز الوطني للتمور والنخيل بالغرفة التجارية الأمريكية ومجالس الأعمال، وتنسيق اجتماعات مع أكبر 30 مستوردًا في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. جذب إحدى أكبر شركات استيراد الفاكهة (PPO) لاستيراد التمور السعودية وتوزيعها في سويسرا.
4. تمكين نفاذ شحنات التمور لدولة المغرب.

Scanned with CamScanner

منجزات الملحقيات التجارية لعام 2021م

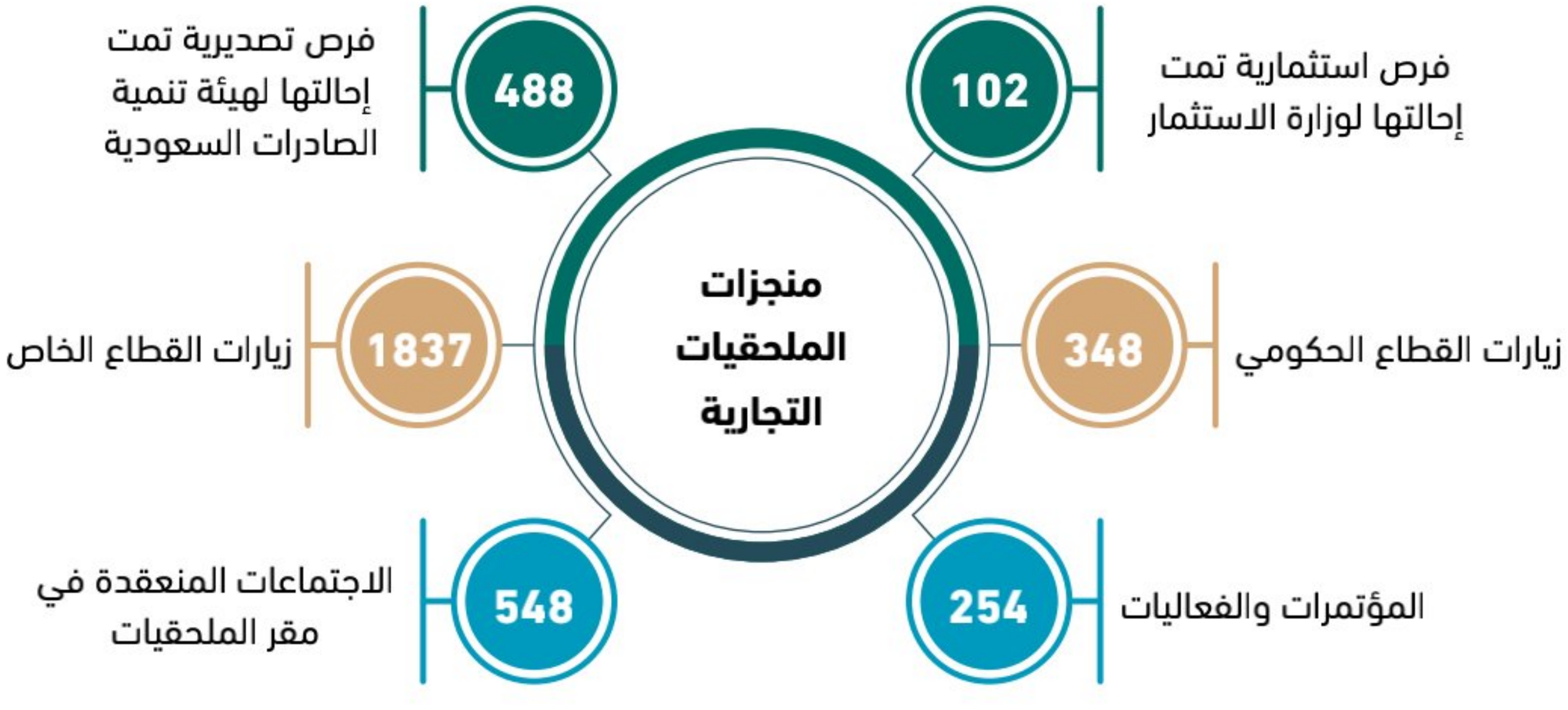

زيارة الملحق التجاري السعودي
لاتحاد الصناعات الكورية

زيارة الملحقية التجارية في كوريا لجمعية المستوردين
الكوريين (KOIMA)

مشاركة الملحقية التجارية في برلين بالملتقى العربي الألماني الرابع والعشرين

Scanned with CamScanner

الملحقية التجارية في جنيف

الملحقية التجارية في روما

الملحقية التجارية في لندن

الملحقية التجارية في واشنطن

الملحقية التجارية في القاهرة

الملحقية التجارية في بيروت

الملحقية التجارية في إسطنبول

الملحقية التجارية في بكين

الملحقية التجارية في طوكيو

الملحقية التجارية في نيودلهي

الملحقية التجارية في إسلام آباد

الملحقية التجارية في كوالالمبور

الملحقية التجارية في الرباط

الملحقية التجارية في سيئول

الملحقية التجارية في بغداد

الملحقية التجارية في موسكو

الملحقية التجارية في برلين

الملحقية التجارية في سيدني

الملحقية التجارية في جوهانسبرغ

تحت التأسيس

الملحقية التجارية في أثينا

تحت التأسيس

Scanned with CamScanner

مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة

تُعدُّ هذه المجالس تجمعات مشتركة أو إقليمية، تضمُّ ممثلين لقطاع الأعمال في المملكة ونظرائهم في دول أخرى ممن لديهم استثمارات أو عمليات تصدير أو استيراد في الدول النظيرة بهدف تعزيز التبادل التجاري وحل العقبات التي تواجه القطاع الخاص، وفي عام 2021م، شُكِّل (13) مجلس أعمال ثنائيًّا و(8) مجالس أعمال إقليمية جديدة تم البدء بإجراءات تشكيلها، إضافةً إلى المجالس القائمة حاليًّا، وذلك وفقًا للآتي:

مجالس الأعمال الثنائية

23

من الدول العربية

01 مصر
02 العراق
03 السودان
04 البحرين
05 عُمان
06 الإمارات
07 المغرب
08 اليمن
09 الأردن
10 جيبوتي

من دول العشرين

01 بريطانيا
02 أمريكا
03 كوريا الجنوبية
04 ألمانيا
05 فرنسا
06 الصين
07 روسيا
08 إيطاليا
09 جنوب إفريقيا

من الدول الأوربية الأخرى

01 البوسنة
02 السويد

من الدول الآسيوية الأخرى

01 باكستان
02 أوزبكستان

Scanned with CamScanner

8 مجالس الأعمال السعودية الإقليمية المستهدف تشكيلها في 2022م

دول أوروبا الشرقية
بولندا - التشيك - المجر - سلوفاكيا - روسيا البيضاء - ليتوانيا - إستونيا - مولدوفا

الدول الإسكندنافية
الدنمارك - النرويج - آيسلندا - فنلندا

دول البلقان
اليونان - قبرص - صربيا - كرواتيا - سلوفينيا - ألبانيا - مقدونيا -بلغاريا - كوسوفو - الجبل الأسود - رومانيا

دول الآسيان
سنغافورة - ماليزيا - الفلبين - فيتنام - كمبوديا - بروناي - إندونيسيا

دول وسط آسيا
كازاخستان - تركمانستان - قيرغيزستان - طاجيكستان

دول أوقيانوسيا
أستراليا - نيوزيلندا

دول وسط وغرب أوروبا
هولندا - بلجيكا - سويسرا - النمسا - البرتغال - إيرلندا

دول أمريكا اللاتينية
البرازيل - المكسيك - الأرجنتين - بوليفيا - كولومبيا - كوستاريكا

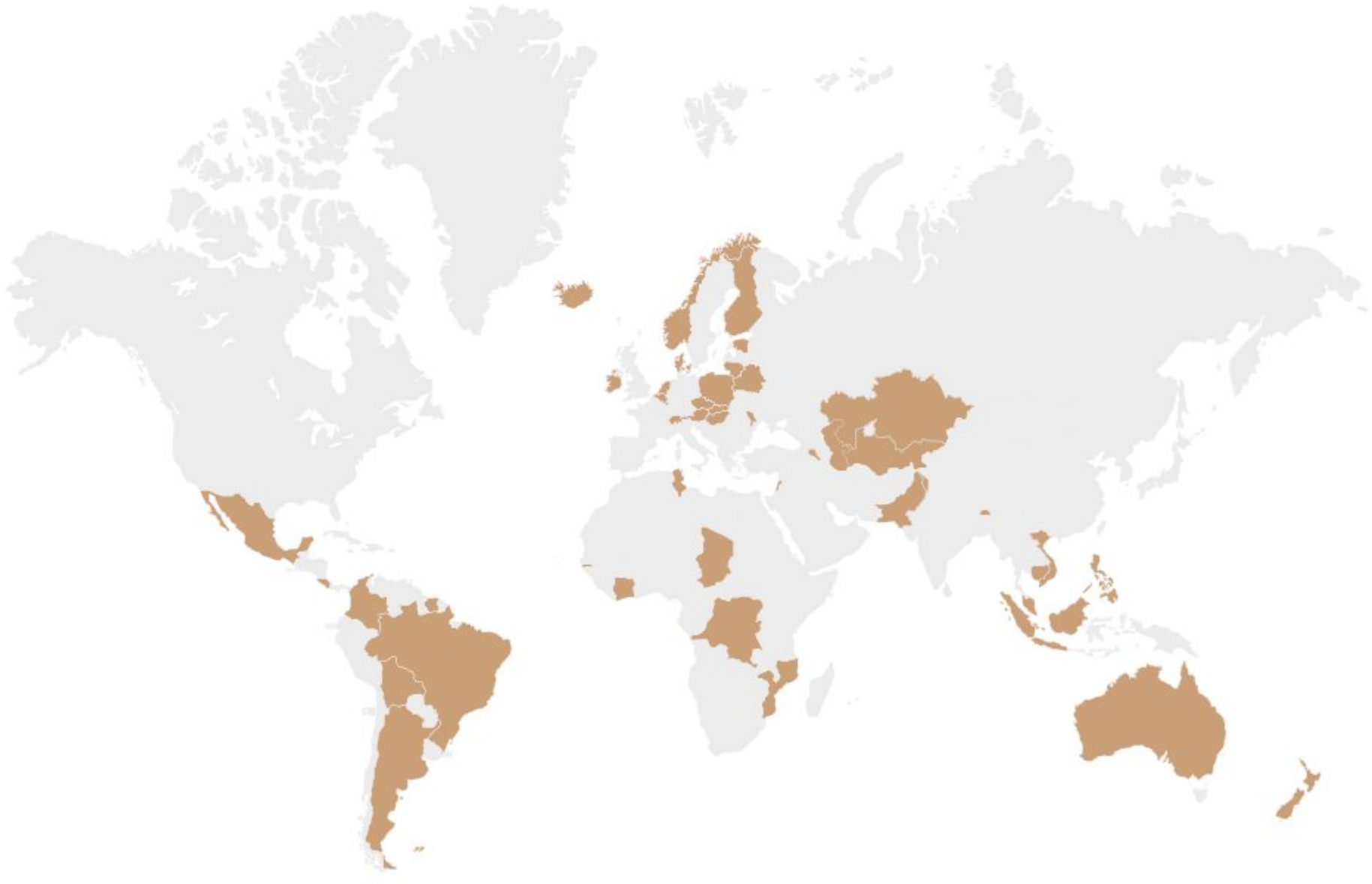

Scanned with CamScanner

فرق عمل مجالس الأعمال السعودية الأجنبية

شُكِّلت فرقُ عمل منبثقة من مجالس الأعمال (قطاعية – ثنائية)؛ لتحديد الصعوبات والحلول المقترحة لمعالجتها، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين المملكة والدول النظيرة. وتعمل فرق العمل الثنائية على حلِّ التحديات والصعوبات التي تواجه التبادل التجاري والاستثماري بين الدولتين. وفي عام 2021م شُكِّلت فرقُ العمل الثنائية والقطاعية وفقًا للآتي:

(6) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي الصيني

(6) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي المصري

(8) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي العراقي

(3) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي البريطاني

(6) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي الألماني

(9) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي الروسي

(6) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي
الجنوب إفريقي

(5) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي المغربي

(7) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي الأوزبكي

(8) فرق عمل قطاعية
مجلس الأعمال السعودي الإيطالي

Scanned with CamScanner

مشاركة مجالس الأعمال السعودية الأجنبية في اللجان المشتركة والوفود الرسمية

تفعيل مشاركة القطاع الخاص في موضوعات التجارة الخارجية، عبر مشاركة مجالس الأعمال السعودية الأجنبية في اللجان المشتركة والوفود الرسمية، وقد شاركت مجالس الأعمال في عام 2021م في (9) لجان مشتركة و (11) زيارة للوفود الرسمية.

اتفاقيات إنشاء مجالس الأعمال السعودية الأجنبية

أولًا: الاتفاقيات الموقَّعة في عام 2021م

ثانيًا: الاتفاقيات المستهدفة في عام 2022م

Scanned with CamScanner

لقاءات القطاع الخاص الأجنبي مع الجهات الحكومية في المملكة

عملت الهيئةُ في عام 2021م، بالتنسيق مع مجالس الأعمال، على إعداد 41 ملفًّا للقاءات وفود أصحاب الأعمال والشركات الأجنبية مع الجهات الرسمية في المملكة، تتضمن مجالات التعاون والفرص الاستثمارية الحالية والمستقبلية.

التواصل مع القطاع الخاص في دول مجموعة العشرين لتعزيز الاستثمار في المملكة

سعيًا من الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتعزيز قنوات التواصل مع القطاع الخاص في دول مجموعة العشرين العاملة في المملكة، شُكِّل فريق عمل من الهيئة ووزارة التجارة، بالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة الاستثمار واتحاد الغرف السعودية، لحصر تحديات الشركات المستهدفة والحلول المقترحة، عبر تعميم استبانة تحدِّيات القطاع الخاص على 2609 من شركات مجموعة العشرين في المملكة المصنفة نشطة، كما عقد فريق العمل ورش عمل قطاعية تخصصية مع 369 شركة من كبرى شركات دول مجموعة العشرين المستثمرة في المملكة، لمناقشة تحدِّيات القطاع الخاص في التبادل التجاري الدولي، وحصر الحلول والمقترحات المناسبة لتعزيز دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية.

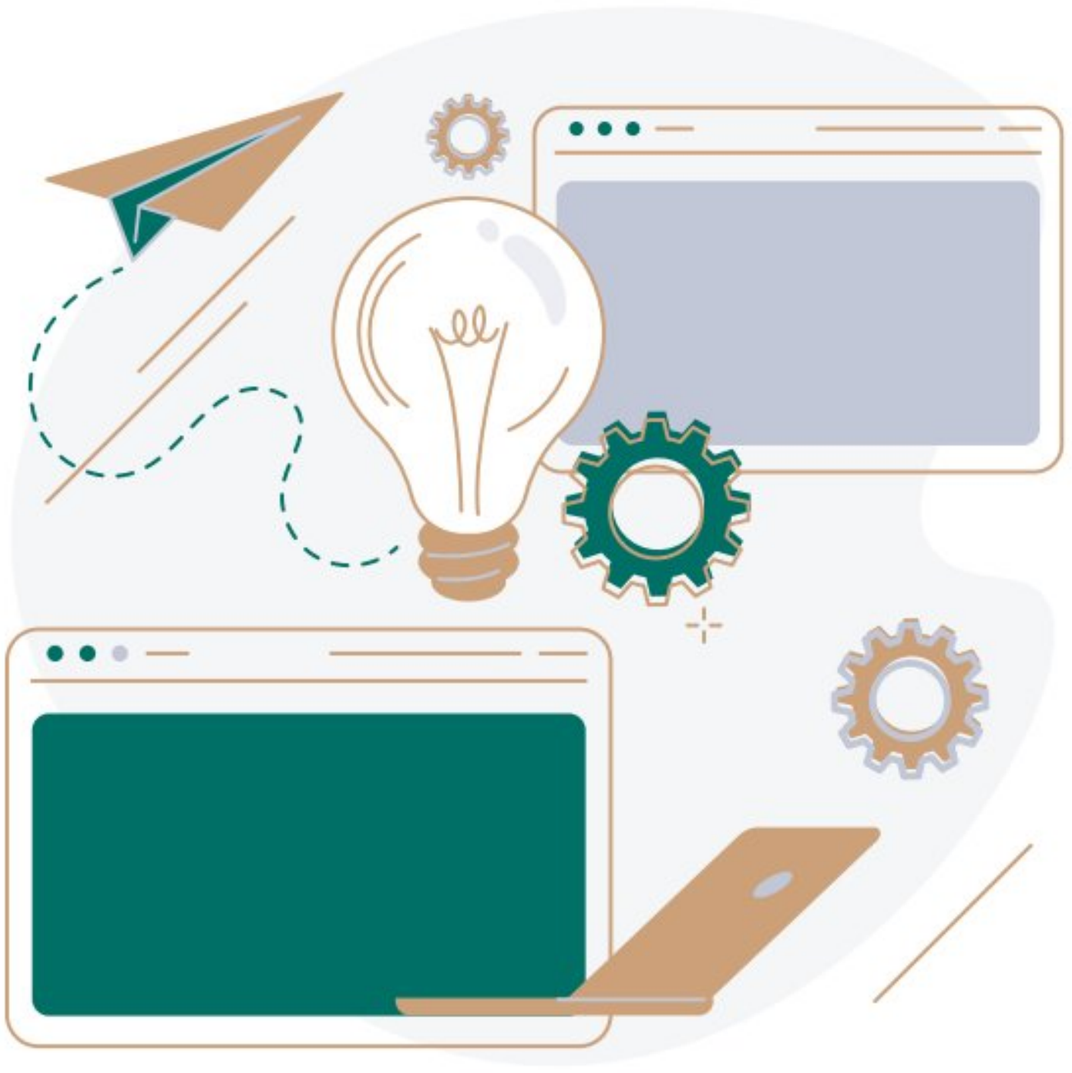

Scanned with CamScanner

الجهود المبذولة

10 ورش عمل مع القطاع الخاص السعودي والأجنبي لتحديد التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص والحلول المقترحة لمعالجتها، بالتنسيق والمواءمة مع اتحاد الغرف التجارية السعودية، والتواصل المباشر بين الهيئة والشركات العاملة بالمملكة.

18 اجتماعًا افتراضيًّا مع الشركات.

32 لجنة وطنية مدعوة من الغرف التجارية السعودية لورش العمل

18 استبيانًا لحصر الحلول والصعوبات التي تواجه القطاع الخاص، وبلغ عدد الشركات المشاركة في الاستبيان (2609)، وخلصت نتائج الاستبيان إلى الآتي:

- حصر (52) من العوائق والصعوبات التي تواجه القطاعات.
- حصر (45) من الحلول والمقترحات للشركات في القطاع.

مذكرة تفاهم

وقعت الهيئةُ العامة للتجارة الخارجية مذكرةَ تفاهم مع هيئة تنمية الصادرات السعودية؛ بهدف تنسيق التعاون وتعزيز التواصل بين الطرفين على المستوى الإستراتيجي والتنفيذي، ودعمًا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج «صُنِع في السعودية»

معالي محافظ الهيئة خلال ورشة عمل لمناقشة تحديات القطاع الخاص في التبادل التجاري الدولي بالتعاون مع اللجان الوطنية في اتحاد الغرف التجارية السعودية

معالي محافظ الهيئة في أثناء توقيع مذكرة تفاهم برنامج صنع في السعودية مع هيئة تنمية الصادرات

Scanned with CamScanner

سادسًا: الدراسات والتقارير

- الإسهام في إعداد دراسة الأثر الاقتصادي المتوقّع من رفع الرسوم الجمركية في الواردات السلعية (الحزمة الثانية) من قِبل الفريق المشكّل من الجهات المعنية ذات العلاقة، بغرض حماية الصناعات الوطنية والمنتجات الزراعية المحلية وتشجيعها.
- إعداد تقارير عن أبرز نتائج الجهود الدولية لمواجهة آثار جائحة كورونا على النظام الصحي والاقتصادي والتجاري العالمي، إضافةً إلى تقارير بشأن التنبؤات بمستقبل التجارة العالمية في ظل تأثير الجائحة.
- إعداد دراسات لتقييم أثر اتفاقيات التجارة الحرة.
- إعداد (199) ملفًّا وتقريرًا في عام 2021م عن أهم شركاء المملكة التجاريين، وأبرز التطورات الاقتصادية العالمية. ومشاركة (149) تقريرًا منها مع الجهات ذات العلاقة.
- إعداد تقارير عن مجالس الأعمال السعودية الأجنبية المشتركة.

Scanned with CamScanner

سابعًا: القوى البشرية

عدد الموظفين السعوديين

سعودة الوظائف

Scanned with CamScanner

المرافق والخدمات

الانتهاء من مشروع تأهيل المقر الجديد للهيئة العامة للتجارة الخارجية وتجهيزه؛ لتحقيق بيئة عمل ريادية محفِّزة وحاضنة للإبداع.

تقنية المعلومات

تولي الهيئة اهتمامًا كبيرًا بتطوير البنية التحتية الرقمية، حيث جرى إنجاز العديد من المشاريع المتعلِّقة بتقنية المعلومات في أثناء عام 2021م، وفيما يأتي أبرزها:

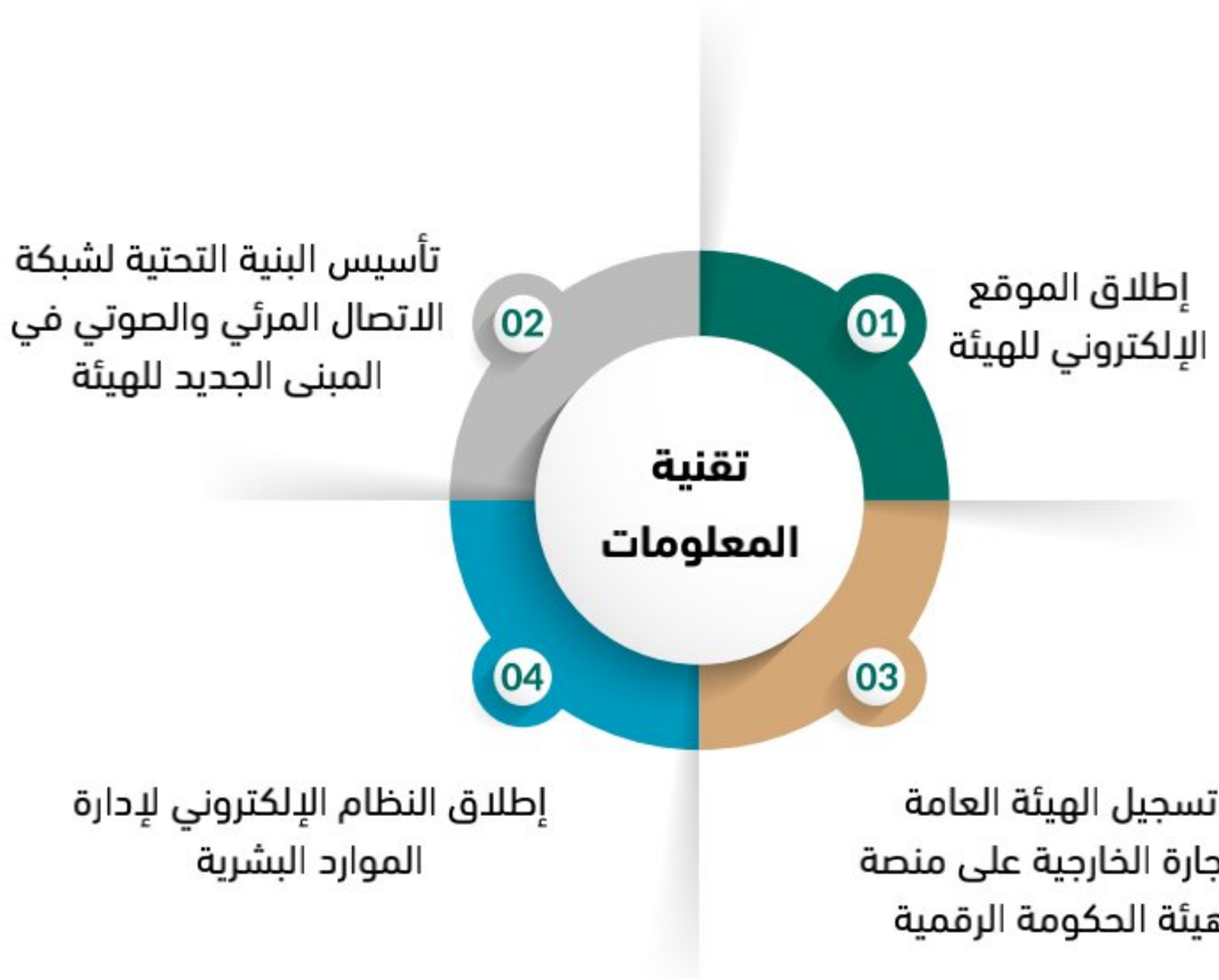

الموقع الإلكتروني

يُعد الموقع الإلكتروني – إضافة إلى المنصات الرقمية الأخرى- الواجهة الرسمية للهيئة، للتعريف بها وبأهدافها، وإبراز أنشطتها وأخبارها.

ويقدِّم الموقع الإلكتروني للمستخدمين محتوًى خاصًّا متضمنًا ما يأتي:

- الأنظمة واللوائح.
- الاتفاقيات التجارية.
- المعالجات التجارية.
- الملحقيات التجارية ونطاق التغطية الجغرافية.
- مجالس الأعمال السعودية الأجنبية.
- المنظمات الدولية.

Scanned with CamScanner

ويتيح الموقع العديد من الخدمات، منها:

- المشاركة في الاستبانات واستطلاعات الرأي.
- التسجيل في ورش العمل والمنتديات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية.
- التقديم على الوظائف المعلنة من قبل الهيئة.
- تقديم طلبات الاستفسارات والمقترحات والشكاوى.

صاحب المعالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة ومعالي محافظ الهيئة في أثناء تدشين الموقع الإلكتروني

البيانات المالية

- تم اعتماد ميزانية العام المالي 2021م وفقًا للآتي:

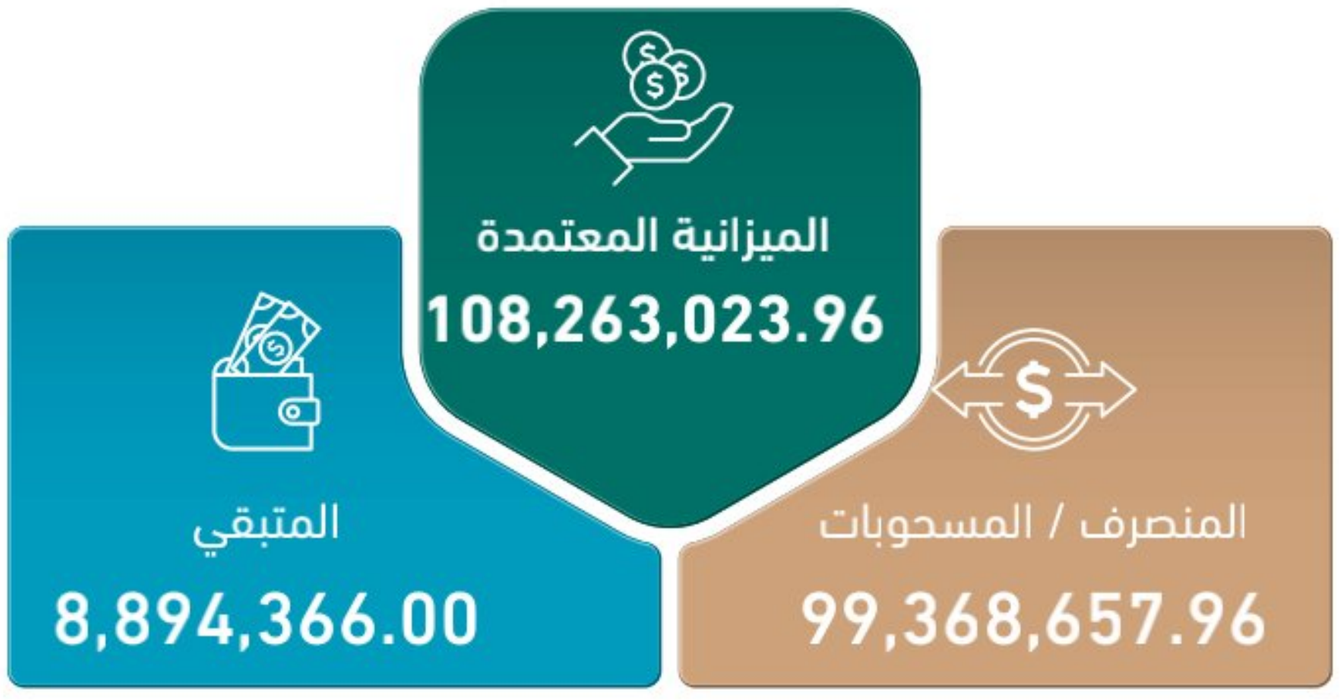

- إصدار أول حساب ختامي للهيئة لعامي 2019-2020م.
- العمل على التحوُّل للمحاسبة على أساس الاستحقاق، بالتنسيق مع مركز الاستحقاق المحاسبي بوزارة المالية.

Scanned with CamScanner

مباني الهيئة العامة للتجارة الخارجية

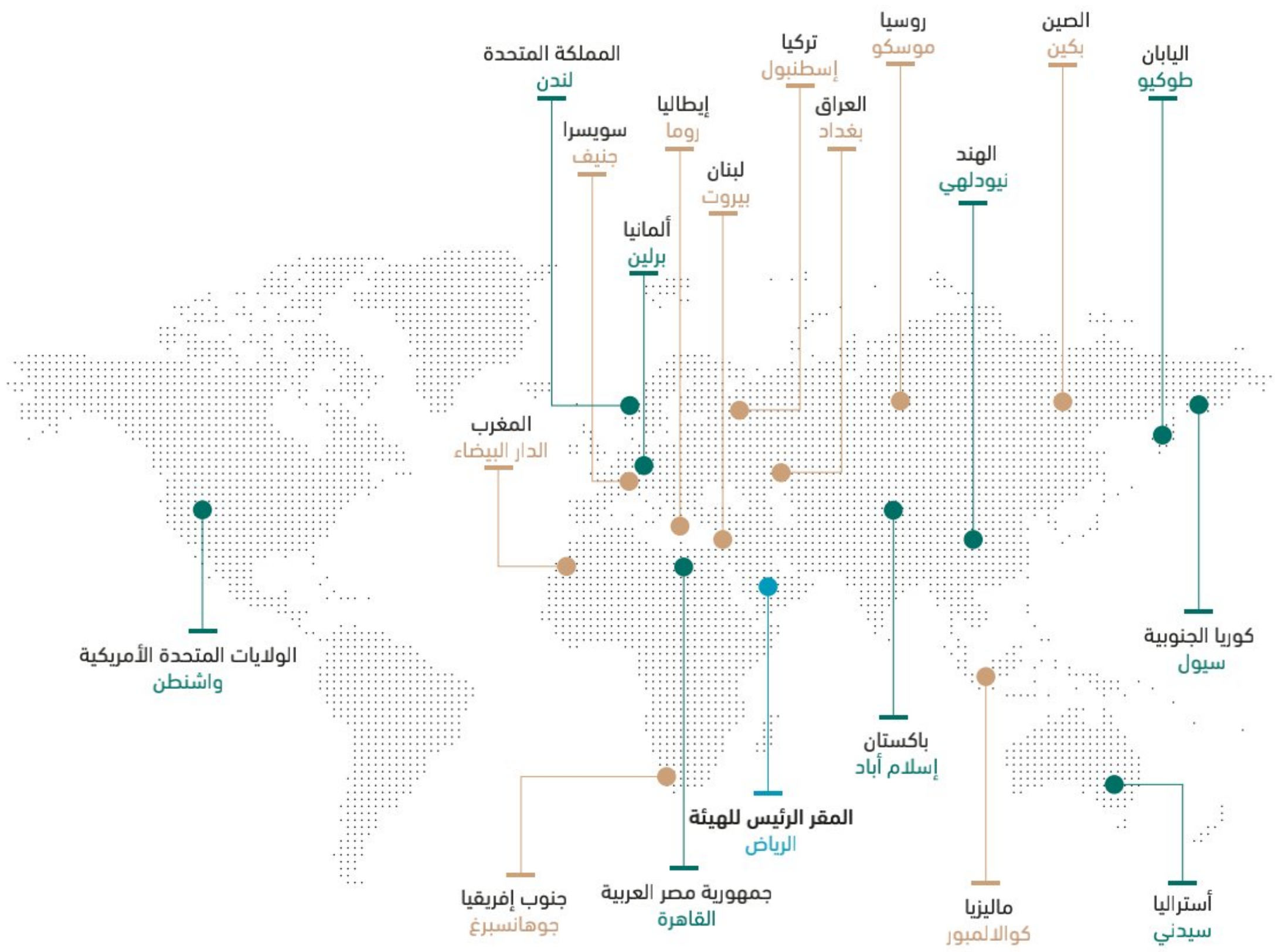

- المقر الرئيس للهيئة (في مبنى مستأجر)
- ملحقيات تجارية داخل البعثة الدبلوماسية
- ملحقيات تجارية خارج مقرّ البعثة الدبلوماسية (في مبانٍ مستأجرة)

Scanned with CamScanner

التدريب والتطوير

تدريب (49) موظفًا من موظفي الهيئة على برامج أمن الوثائق بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة.

التعاون مع معهد التجارة العالمية لإعداد برنامج تدريبي لـ(23) موظفًا من موظفي الهيئة وموظفاتها.

تدريب عن بُعد لـ(41) موظفًا من موظفي الهيئة وموظفاتها على الدورات المقدَّمة من منظمة التجارة العالمية.

الوثائق والمحفوظات

01

نقل وتخزين الوثائق من مبنى وزارة التجارة إلى مبنى الهيئة الجديد.

02

توعية الموظفين بأمن الوثائق والمعلومات، وعقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشائها.

03

زيارات ميدانية لمراكز الوثائق والمحفوظات لعدد من الجهات والاستفادة من تجربتهم.

04

حوكمة أعمال المركز وتطوير البيئة التنظيمية من الأنظمة واللوائح والنماذج والخطط وإجراءات العمل.

05

تجهيز البنية التحتية لحفظ الوثائق والمحفوظات في مقر الهيئة الجديد.

06

تشكيل اللجنة الدائمة للوثائق والمحفوظات في الهيئة، بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (372/7/م) وتاريخ1417/8/27هـ.

Scanned with CamScanner

التحديات ومقترحات التطوير

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

تواجه الهيئة العامة للتجارة الخارجية تحدياتٍ في عددٍ من المحاور، وتطرح في هذا الإطار مقترحاتها لمعالجة تلك التحديات على النحو الآتي:

التحدِّيات	مقترحات المعالجة

الإستراتيجيات والسياسات والبيانات

غياب إستراتيجية وطنية معتمدة للتجارة الخارجية.	اعتماد الإستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية.
محدودية البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية وتعدُّد مصادرها.	تطوير قاعد بيانات وطنية ديناميكية، توفر بيانات حيَّة للسلع والخدمات بحسب احتياج الجهات، وتمكين الجهات المعنية من الاستفادة منها، لتحديث الإستراتيجيات والدراسات، وإعداد المواقف التفاوضية، وتوحيد مصادر البيانات والمعلومات.

Scanned with CamScanner

الموارد البشرية

محدودية الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات التجارة الدولية.	تكثيف برامج التدريب مع المنظمات والمعاهد الدولية واستقطاب الخبرات الدولية.

الاتفاقيات التجارية

اختلاف الاهتمامات الاقتصادية والمُدد الزمنية المستغرقة في مفاوضات التجارة الحرة.	تقديم الدعم من الجهات الحكومية في دول المجلس للفريق التفاوضي الخليجي عبر ممثليها بالفريق، لتقديم المرونات اللازمة بما يحقق تطلعات دول المجلس ويتعاطى مع المتغيرات والاهتمامات التجارية الدولية، ولتمكين تقليل مدد عقد تلك الاتفاقيات وضمان شموليتها وتحقيقها للأهداف المرجوة.

Scanned with CamScanner

الهيئة العامة للتجارة الخارجية

Saudi General Authority of Foreign Trade

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

@gaft_sa
gaft.gov.sa

Scanned with CamScanner